الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية:العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية و بنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بن عسلة زهرة

هارب زليخة

تحت عنوان:

تقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الإلكترونية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (وكالة تيارت -540-)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بن طراد أسماء	**أستاذ(ة) محاضر قسم "أ"**	**رئيسا**
د. سحنون خالد	**أستاذ محاضر قسم "أ"**	**مشرفا و مقررا**
د. بوسعيد محمد عبد الكريم	**أستاذ مساعد قسم "ب"**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى اما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي .

إلى زوجي العزيز وسندي في كل خطوة دفعتني إلى النجاح ،

والى قرة عيني أولادي رؤية ويوسف ،

إلى كل أفراد عائلتي،

والى عائلة زوجي صغيرا وكبيرا

والى كل الصديقات والأحباب في العمل وخارج العمل .

زليخة .

إهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى اعز وأغلى إنسان في حياتي ، الذي أنار دربي بنصائحه .وكان نبعا يفيض بالحب والحنان ،إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب ،وكان سببا في نجاحي ،إلى من علمني الصبر والاجتهاد،إلى الغالي على قلبي.

أبي حبيبي

إلى الحاضرة في قلبي الغائبة عن عيني،إلى ذكرى أمي رحمها الله واسكنها فسيح جناته،

إلى روح أخي الطاهرة رحمة الله عليه،

إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا،

إلى كل الأصدقاء والصديقات والأحباب ،

إلى كل الأشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير ،

إلى كل من حفظه قلبي ونسيه قلمي ،

زهراء

شكر و عرفان

الحمد لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي ، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف "سحنون خالد "على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة ،كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ،دون نسيان جميع الأساتذة الذين رافقونا خلال مسيرتنا الدراسية ،

ونشكر كل من ساندنا ومد لنا يد العون لبلوغ غايتنا ،ونخص بالذكر كل عمال وكالة تيارت BNA -540-

وشكرا

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

قائمة المختصرات

مقدمة ..... **أ-هـ**

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية المقاصة الالكترونية

تمهيد..... **07**

المبحث الأول: عموميات حول المقاصة الالكترونية..... **08**

المطلب الأول: ماهية المقاصة الالكترونية **08**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاصة الالكترونية،خصائصها ومبادئها **13**

المطلب الثالث : تمييز المقاصة الالكترونية عن باقي الانظمة المشابهة لها..... **16**

المبحث الثاني: التنظيم العام لعملية المقاصة الالكترونية في القطاع المصرفي **19**

المطلب الأول: وسائل المقاصة الالكترونية **19**

المطلب الثاني: نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS ونظام المقاصة الالكترونية ATCI **23**

المطلب الثالث: ألية النظام **33**

خلاصة الفصل **36**

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

تمهيد **37**

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته..... **39**

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري **39**

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31ديسمبر 2022 **42**

المطلب الثالث :بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري..... **43**

المبحث الثاني: تقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية **46**

المطلب الأول: المعالجة الآلية والمحاسبية للشيكات **46**

المطلب الثاني : المعالجة الآلية للتحويلات..... **52**

المطلب الثالث: المعالجة الآلية للكمبيالة (السفتجة)..... **58**

خلاصة الفصل..... **63**

الخاتمة العامة **65**

قائمة المراجع..... **69**

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (02 .1 0)	المديريات المركزية للبنك الوطني الجزائري .	**41**
الجدول رقم (02 . 02)	إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري .	**42**
الجدول رقم (02 . 03)	النتائج المالية للبنك الوطني الجزائري .	**42**
الجدول رقم (02 . 04)	النتائج التجارية للبنك الوطني الجزائري.	**42**
الجدول رقم (02 . 05)	وزيع الموظفين لوكالة تيارت 540.	**43**
الجدول رقم (02 . 06)	الشيكات الصادرة المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2022 .	**48**
الجدول رقم (02 . 07)	العمولات المتحصل عليها من خلال مقاصة الشيكات لسنة 2022	**49**
الجدول رقم (02 . 08)	الشيكات الواردة و المرفوضة في نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2022	**51**
الجدول رقم (02 . 09)	التحويلات الصادرة في نظام المقاصة خلال سنة 2022	**56**
الجدول رقم (02 . 10)	التحويلات الواردة في نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2022	**57**
الجدول رقم (02 . 11)	الكمبيالات المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية خلال سنة 2022	**61**

فهرس الاشكال

	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (02 . 01)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	40
الشكل رقم (02 . 02)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	44

جدول المختصرات

RTGS	Real Time Gross Settlement
ATCI	Algérie Télé compensation Interbancaire
ATM	Automate Teller Machines
FIFO	First In First Out
CPI	Centre pré compensation Interbancaire
BNA	BANQUE NATIONAL D'ALGERIE
RIB	Relevé d'Identité Bancaire
GIP	Gestion Des Incidents De Paiement
BFI Présentation.	banque de financement international
OCRB	Optical Caractère Recognition Band.

مقـــدمة

مقدمة

يظهر لنا جليا أن عالمنا يتطور تطورا هائلا في جميع مجالات الحياة، لاسيما في مجالات الاتصالات والتعاملات المالية الإلكترونية، ومن أهم نتائج التطورات الأخيرة المتعلقة بهذه المجالات، أن أصبحت التجارة بشكل عام والعمليات المصرفية المنجزة في المؤسسات العامة والخاصة تعتمد على الركيزة الإلكترونية، ومن هذه المؤسسات التي ينعكس عليها التطور التكنولوجي هو القطاع المصرفي، حيث يعد هذا القطاع في الاقتصاديات الحديثة من أهم القطاعات، والذي يعتبر حلقة اتصال بين العميل أو المستثمر ومصادر التمويل، وبزيادة اتساع وتشعب أنشطته، أصبح يبحث عن قوة وتطور المركز المالي للمصارف، بحيث يعتبر التطور التكنولوجي من بين المواضيع الهامة التي تطرح نفسها بقوة داخل المؤسسات المصرفية، خاصة بعد حصول تطور كبير في التزاوج بين المصارف والتكنولوجيا.

حيث سمح التطور التكنولوجي الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصال والبنية التحتية المصرفية، في كثير من الدول المتطورة بخلق وسائل دفع إلكترونية غير مكلفة ومجردة من المادة مقارنة بوسائل الدفع التقليدية، والتي لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في مجال معالجة المعاملات والصفقات. كما أدى التطور في القطاع المالي إلى إعتماد وسائل جديدة لتقديم الخدمات المصرفية، ومن أهم هذه الوسائل المقاصة الإلكترونية، وهي وسيلة من وسائل إنقضاء الدين والوفاء به، حيث تهدف إلى تسوية دينين متقابلين.

ويعتبر نظام المقاصة الإلكترونية من أحدث الأنظمة المصرفية وأكثرها تطورا، بحيث يعمل على تنفيذ عملية تقاص الشيكات إعتمادا على الصور ومعلومات الشيكات المتداولة من خلال شبكة إتصالات آمنة وسريعة تربط فروع البنوك المرخصة ومراكزها الرئيسية بمركز التقاص الرئيسي البنك المركزي.

وعليه أصبحت المقاصة المصرفية الإلكترونية من أهم السمات المميزة للمجتمعات الحديثة والتي ظهرت أهميتها بصفة خاصة بعد تعاظم حجم العمليات التجارية، حيث أصبح بإمكان إجراء العمليات التجارية الضخمة وإيجاد بيئة تجارية مزدهرة دون إستخدام المقاصة الإلكترونية التي وجدت إجراء العمليات أصلا لضمان الأمان للمتعاملين من حمل مبالغ نقدية وما يرافقها من مخاطر التعرض للسرقة والضياع.

والجزائر سعت في السنوات الأخيرة إلى إقامة البنية التحتية الرقمية وتوفير الإطار القانوني، الذي يسمح بتعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية خاصة مع الإفراط في إستخدام الوسائل التقليدية، التي كانت لها أبعادا إقتصادية وإجتماعية سلبية وخطيرة، ولهذا قامت الجزائر من سنة 2003 بتنمية

وتحديث أنظمة الدفع بعد الدراسات التي قام بها بنك الجزائر والمصارف العامة في الجزائر، وذلك تماشيا والتوجهات الحكومية، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية المصرفية، لتتوج العملية بعد ذلك بعدة مشاريع مسطرة دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 من بينها مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع، الذي تضمن البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكترونية، وإدخال نظام المقاصة الإلكترونية من أجل معالجة وسائل الدفع التقليدية، والتخلص من الطريقة اليدوية في معالجتها.

- **إشكالية البحث:**

وفي خصم ما سبق ذكره يمكن طرح الاشكالية التالية:

هل الإجراءات المتبعة من طرف البنوك التجارية في معالجة وسائل الدفع من خلال نظام المقاصة الالكترونية ترقى إلى المستوى المطلوب ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المقاصة الالكترونية و ما أهميتها ؟
- فيما تتمثل أهم الوسائل التي تخضع لعملية المقاصة الالكترونية ؟
- كيف يمكن تسيير عملية المقاصة الالكترونية من خلال الأنظمة المعتمدة في هذا المجال ؟
- ماهي الإجراءات العملية المتبعة في عملية المقاصة الالكترونية ؟
- هل هناك عراقيل ومشاكل تعترض المقاصة الالكترونية والتي تتعثر بسببها؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الأسئلة السابقة يتم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- المقاصة الالكترونية تعتمد كليا في إجراءاتها على البعد الالكتروني المحض .
- تساهم المقاصة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات البنكية و الرفع من ربحية البنوك.
- تلقى وسائل الدفع المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية قبولا عاما من طرف العملاء.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

- للرفع من كفاءة المصارف ، و مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة يبرز نظام المقاصة الالكترونية كأحد أهم أنظمة الدفع الحديثة للرفع من وتيرة الأداء البنكي ، حيث أصبح ضرورة حتمية في المصارف.
- تماشي هذا الموضوع مع طبيعة التخصص مالية و بنوك كونه يتماشى مع ما هو جديد في أعمال وتقنيات البنوك.
- اعتماد القطاع المالي على وسائل الكترونية جديدة لتحسين الخدمات المصرفية،

- **أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على ماهية نظام المقاصة الالكترونية .
- التعرف على أهم الوسائل المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية و أنظمتها المعتمدة؛
- الاطلاع على المستجدات في ما يخص الإجراءات المعتمدة في نظام المقاصة الالكترونية .
- تقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية

- **أهمية البحث:**

تعتبر المقاصة الالكترونية من أهم الوسائط الالكترونية المستخدمة في تسوية المدفوعات التي سارعت كافة البنوك إلى انتهاجها واللجوء إليها بدلا من المقاصة التقليدية،لمواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية التي تتطلب تجاوز الوظائف التقليدية والعمل على تطوير وسائل الدفع والسداد الالكتروني ، من اجل خلق خدمات بنكية إلكترونية تسعى لرفع كفاءة وأداء البنوك بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة، ومن ناحية أخرى محاولة تسليط الضوء ولو بشكل مختصر على أهم الإجراءات المتخذة في معالجة وسائل الدفع بطريقة حديثة الكترونية .

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمنية:** امتدت فترة التربص من 25 مارس 2023 إلى 18افريل 2023 .
- **الحدود المكانية:** الدراسة الميدانية كانت على مستوى للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540.

- **منهجية الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى الإلمام بالموضوع، بالإضافة إلى المنهج التاريخي في توضيح نشأة المقاصة الإلكترونية، وكذا المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة لتحليل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة خلال التربص الميداني الذي قمنا به.

- **صعوبات الدراسة:**

من بين أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها من خلال إنجاز هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع دراستنا داخل البنك محل التربص.
- مدة التربص غير كافية ومحددة من طرف البنك الوطني الجزائري.
- بالرغم من كثرة المراجع فيما يخص موضوع دراستنا إلا أننا واجهنا خلفيات صعبت علينا الاختيار ووضع خطة محكمة؛

- **الدراسات سابقة :**

- دراسة بن مختار إبراهيم، (2022) ، بعنوان: **أحكام المقاصة الالكترونية لوسائل الدفع،** أطروحة دكتوراه .المدرسة العليا للتجارة . الجزائر.. هدفت هذه الدراسة إلى: تبيان أهمية هذا التحول من عمليات المقاصة اليدوية إلى المقاصة الالكترونية لوسائل الدفع ، وأثره الايجابي على أداء البنوك فيما يخص تسوية حقوق الزبائن عبر هذه الوسائل. وتوصلت الدراسة إلى أن المقاصة مابين البنوك لوسائل الدفع تعد إحدى العمليات الهامة التي كانت تقام يدويا على مستوى بنك الجزائر، وقد كانت موضوع تغيير جذري بالنسبة لآلية إجرائها،في إطار مسار التحول نحو تحديث الأعمال المصرفية ،فإلى جانب اعتماد وسائل الدفع الحديثة مثل البطاقات المصرفية ، فقد تم إعادة تأهيل وسائل الدفع التقليدية بإخضاعها للمعالجة الالكترونية بهدف إدراجها في نظام المقاصة الالكترونية بين البنوك.

-دراسة لوصيف عمار، 2009 ، بعنوان : **إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الواحد والعشرين ،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة ،سنة، حيث هدفت هذه الدراسة إلي تسليط الضوء على التجربة الجزائرية ، في ما يتعلق بأنظمة الدفع ،والعراقيل التي واجهها، واهم النتائج التي وصلت إليها انه هناك تراجع في استعمال الآليات التقليدية وغياب الثقافة المصرفية الحديثة في المجتمع.

-فتيحة كون، دراسة **بعنوان نظام المقاصة الالكترونية كآلية لتطوير و تحديث وسائل الدفع بالجزائر** جامعة المدية المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية العدد 07افريل 2017 تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة نظام المقاصة الالكترونية في تطوير و تحديث وسائل الدفع بالجزائر وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة محتوى هذا النظام و القيام بتقييم أدائه خلال الفترة 2006_2014 بالاظافة إلى معرفة مدى مساهمته في تطوير و تحديث وسائل الدفع ومن نتائج الدراسة ، استنتاج إن الجزائر قد خطت الخطوات الأولى نحو تحديث و تطوير وسائل الدفع، و لكنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم محاولتها لتطوير المعايير والمقاييس وكذلك عصرنه الهياكل المصرفية و تعزيز هيكل الاتصالات و هذا بسبب عدة معوقات من أبرزها غياب الثقافة المصرفية .

بعد اطلاعنا على الدراسات السابقة ومختلف المراجع التي صادفتنا لاحظنا أن أغلبها عالجت موضوع المقاصة الالكترونية من الجانب النظري و التركيز على المفاهيم العمومية للمقاصة الالكترونية دون التركيز على الجانب التطبيقي ، نظرا لما تعتمد على إجراءات و ميكانيزمات في تطبيقها، فقد تميزت دراستنا عن باقي الدراسات السابقة في أننا تطرقنا إلى تقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية من خلال المعالجة الآلية والمعالجة المحاسبية لوسائل الدفع التي تخضع للمقاصة الآلية واهم العراقيل و المشاكل التي تتعثر بسببها .

- **هيكل البحث :**

ومن أجل الوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث والذي هو بعنوان " تقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية " إلى فصلين :

- **الفصل الأول:** حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لعملية المقاصة الالكترونية ، وذلك من خلال تسليط الضوء على عموميات حول المقاصة الإلكترونية ، وتم تقسيم الفصل إلى قسمين : المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى التعريف بعملية المقاصة الالكترونية و كذا أهميتها و مبادئها، و أهم الخصائص التي تتميز بها، و كذا تمييز عملية المقاصة الالكترونية عما يشبهها عن باقي الأنظمة الأخرى. أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم وسائل الدفع للمقاصة الالكترونية و صور المقاصة الالكترونية وكذا آلية عمل هذا النظام .
- **الفصل الثاني:** خصص لدراسة ميدانية لعملية المقاصة الالكترونية وكانت هذه الدراسة على مستوى البنك الوطني الجزائري، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ، و حاولنا من خلال المبحث الثاني التطرق إلى الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية لأهم وسائل الدفع المتداولة في البنك الوطني الجزائري المتمثلة في الشيكات، التحويلات والكمبيالات وكيفيه معالجتها أليا ومحاسبيا واهم المعوقات و الصعوبات التي تتعثر بسببها عملية المقاصة الإلكترونية.

الفصـــل الأول:

الإطار النظري لعملية المقاصة الإلكترونية

تمهيد:

أدى ظهور خدمة الانترنيت على الساحة التجارية والاقتصادية إلى ضرورة استخدامها لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية متطورة، خاصة أن القطاع المصرفي سريع التأثر بالمتغيرات الخارجية حوله وتعد المقاصة الإلكترونية إحدى أهم هذه الخدمات التي ظهرت مؤخرا وبدأت العديد من البلدان استخدامها والتحول من المقاصة التقليدية إلى المقاصة الالكترونية، خاصة وأن ظهور هذا النظام كان لعدم قدرة النظام السابق– المقاصة التقليدية – على إستيعاب كافة التعاملات الواردة من المؤسسات المالية والشركات والأفراد.

ولإعطاء نظرة أوسع على هذا النظام – المقاصة الإلكترونية – إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: عموميات حول المقاصة الإلكترونية

المبحث الثاني:التنظيم العام لعملية المقاصة في القطاع المصرفي

المبحث الأول: عموميات حول المقاصة الإلكترونية

سنقدم في هذا المبحث عموميات حول المقاصة الإلكترونية، وذلك بالتطرق لماهيتها، وكذا أهمية وأهداف المقاصة الإلكترونية، خصائصها ومبادئها، بالإضافة إلى تمييز المقاصة الإلكترونية عن باقي الأنظمة المشابهة لها، وذلك من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: ماهية المقاصة الإلكترونية

سنحاول في هذا المطلب إبراز ماهية المقاصة الإلكترونية، وذلك بإعطاء بعض التعاريف لها وكذا التعرف على نشأتها وذلك وفق العناصر التالية.

أولا: تعريف المقاصة

بعد مواجهة العديد من الصعوبات التي كانت تميز المقاصة اليدوية، تم التحول إلى نظام المقاصة الإلكترونية والتي لاقت إستحسانا كبيرا حيث تعد المرحلة الأخيرة من تطور المقاصة[1]، وعليه إرتأينا إعطاء لمحة مختصرة عن مفهوم المقاصة وذلك من خلال التعريف اللغوي وكذا الإصطلاحي لهذه الكلمة ثم التطرق لتعريف المقاصة الإلكترونية وذلك وفق ما يأتي:

1.تعريف المقاصة لغة :

المقاصة من الألفاظ المشتركة في اللغة فتأتي بمعان عدة منها المماثلة والمساواة، والمقابلة في الحساب، يقال قصصت الشعر فقد سويت بين كل شعرة وأختها[2]. و هي سقوط أحد الدينين بمثله جنسا وصفة".[3]

كما ان المقاصة هي مصدر قاص، يقاص قصاصا، ومقاصة، على وزن مفاعله، بمعنى المساواة والمماثلة: يقال: قص الخبر،إذا حاكاه فاداه ما سمع، والمقاصة اسم مشتق من الفعل (قَّص)الثلاثي بتشديد الصاد وفتح القاف، وللقص في اللغة معان كثيرة وهي كما يلي[4]:

المعنى الأول: تتبع الأثر، يقال قصصت الشيء إذا تتبعت أثره شيئا بعد شيئا[5] ومنه قوله تعالى: "وَقَالَتْ لأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ"[1] أي اتبعي اثره.

---

[1]فضيل فارس، **التطبيقات البنكية – محاضرات وتطبيقات** –، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، دط، 2018، ص228.

[2]إبن زكريا، أبي الحسين أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ج2 ص11.

[3]إبن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط3، 1999، ص76.

[4]إبراهيم إسماعيل إبراهيم الربيعي، قاسم حسان شاني، **مسؤولية المصرف المدنية عن صرف صك مزور من خلال المقاصة الالكترونية (دراسة مقارنة)**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع2، 2018، ص134.

[5] المرجع نفسه، ص134.

المعنى الثاني: القص والقطع، فيقال (قص الشعر والصوف والظفر يقصه قصا... وطائر مقصوص الجناح)، قلت ولذلك سميت الآلة المستعملة لتحقيق هذا المعنى بـ (المقص).[2]

المعنى الثالث: المساواة والمقابلة في الحساب، يقال (تقاص الناس إذا قاص كل واحد منهم صاحبه في الحساب،أي مماثلة دينك على فلان لدينه عليك، ومساواته له والمقابلة بينهما) .[3]

أما "الفيومي" فقال بأن: "المقاصة لغة بضم الميم وفتح الصاد المشددة، ويقال قاصّ فلانا: كان له مثل ما على صاحبه فجعل الدين في مقابلة الدين، مأخوذ من إقتصاص الأثر".[4]

من جهته نجد إبن منظور يقول: "لفظ التقاصّ وهو مشتق من لفظ القصّ بمعنى سقوط الحسابات أو بالأحرى سقوط ديني الفرقاء إذا تقاصوا فيقال: تقاصّ القوم إذا قاصّ كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره".[5]

2. المقاصة اصطلاحا:

أما إصطلاحا فنجد أن المقاصة[6]:

- هي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه، في مقابل دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه.
- هي تطارح المتداينين دينهما المتفق الجنس على أن يأخذ كل منهما ما في ذمته في مقابلة ما له في ذمة صاحبه.
- وهي سقوط أحد الدينين بالآخر.
- وهي أيضا سقوط أحد الدينين بمثله جنسا وصفة.

وبعد طرحنا لتعريف المقاصة من حيث اللغة وكذا من حيث الإصطلاح لاحظنا أن هناك تقارب في المعنيين، فالمقاصة من أهم معانيها – كما سبق – لغة التتبع والقطع والمساواة، وهذه المعاني ذاتها تظهر واضحة في المقاصة الإصطلاحية، حيث نجد فيها تتبعا للذمم المدينة، وقطعا للمطالبة من الدائنين، وتحقيق المساواة بين الدينين بسقوطهما.

---

[1]سورة القصص، الآية رقم 11.

[2]إبراهيم إسماعيل إبراهيم الربيعي، قاسم حسان شاني، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3]المرجع نفسه، ص134.

[4]أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت، ص507.

[5]إبن منظور، **لسان العرب**، ج11، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ الإسلامي، لبنان، ط2، 1992، ص190.

[6]خالد زين العابدين ديرشوي، وآخرون، **المقاصة في الحقوق – دراسة فقهية تحليلية –**، المجلة الدولية للتراث في الإسلام الثروة والتمويل،ع1، 2020، ص90.

وكذا مدى التشابه بين هذه التعاريف في الجملة، حيث تجدها جميعا تفيد في ذكر جوهر المقاصة بسقوط أحد الدينين بالآخر، ولا تختلف إلا قليلا، كذكر بعضهم بأن يكون الدينين متفقين في الجنس أو أن يكونا حالين، بينما أغفل ذكرها البعض الآخر.

3.تعريف المقاصة قانونا:

من الناحية القانونية نجد تعريف القانون المدني الجزائري للمقاصة في المادة 297 فقرة 1 منه "للمدين حق المقاصة بينما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له اتجاهه ولو اختلف سبب الدينين..."[1]، إذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة النوع والجودة وكان كل منهما ثابتا وخاليا من نزاع ومستحق الأداء، كما يبدو أن المشرع الجزائري من خلال نص المادة كان اقرب إلى وصف عملية المقاصة وإيراد شروطها منه إلى تعريفها[2].أما من الناحية الفقهية فنجد أنه إذا أصبح المدين دائنا لدائنه وكان محل كل من الدينين المتقابلين ما في ذمة المدين ما في ذمة الدائن للمدين نقودا أو مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل من الدينين خاليا من النزاع مستحق الأداء صالحا للمطالبة به قضاء انقضي الدينان بقدر الأقل منهما عن طريق المقاصة.[3]

المقاصة ثنائية الأطراف الخاضعة للقانون المدني هي عبارة عن عملية تتضمن تسوية دينين متقابلين بقدر الأقل منهما فالمقاصة جاءت للقضاء علي اكبر قدر من الديون من خلال وسيلة لتسوية الديون المتقابلة وبالتالي لا يبقي إلا الدين الأكبر بعدما حذفت منه قيمة الدين الأصغر. والمقاصة طريق لانقضاء دينين متقابلين في ذمة شخصين كل منهما دائن ومدين للأخر في نفس الوقت بقدر الأقل منهما.

المقاصة في القانون المدني طريقة من طرق انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء وهي عبارة عن وسيلة سلبية لا تتضمن أي عمل إيجابي في الوفاء والاستيفاء تؤدي إلى انقضاء الديون المتقابلة بين نفس الشخصين إن تساوى في القيمة أو إلى انقضاء الدينين المتقابلين بين نفس الشخصين بقدر الأقل بينهما إن اختلفا في القيمة. [4]

---

[1]الأمر رقم 5-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق لـ 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، ج ر، ع52.

[2]مسيردي سيد أحمد، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية- دراسة مقارنة -**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص20.

[3]عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني المصري الجديد،نظريةالإلتزام بوجه عام، الأوصاف - الحوالة - الانقضاء**، ج3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1958، ص873- 875.

[4]قندوز رونق، **الإطار القانوني للمقاصة البنكية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة آكلي آكلي محند أولحاج -البويرة، 2021/2020، ص8، 9.

ثانيا: تعريف المقاصة الإلكترونية:

بعد أن عرفنا المقاصة نقوم الآن بإيجاز بعض التعاريف التي تخص المقاصة الإلكترونية، حيث تعتبر المقاصة الإلكترونية أداة دفع بين البنوك وأداة إيفاء دين بينها تتكرس بواسطة البنك المركزي من خلال التصوير الإلكتروني للشيكات المسحوبة على البنوك، دون الحاجة لحملها كما كان يحدث عند إجراء المقاصة اليدوية، ومن خلال تجسيد التحويلات المالية الدائنة والمدينة بطريقة إلكترونية من حساب بنكي إلى آخر، حيث يتحقق ذلك عن طريق تطبيق نظام خدمات المقاصة الإلكترونية البنكية والذي أضحى مطبقا من قبل البنوك في العديد من دول العالم، حيث بموجبها تم التخلي عن الفرز اليدوي للشيكات وحل محله الفرز الآلي بإستعمال طبعا أجهزة متخصصة في ذلك تسمح بقراءة الشيكات من خلال السطور المغناطيسية التي تتضمنها هذه الأخيرة والتحقق من حصتها داخل غرفة المقاصة، ومن ثم معرفة النتائج النهائية في صورة أرصدة مدينة وأرصدة دائنة باستخدام أجهزة الحاسوب.[1]

والمقاصة الإلكترونية نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين المصارف بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة وتسجل المدفوعات إلكترونيا على شريط ممغنط، وهي عملية منح الصلاحية (Permission) من مصرف لمصرف آخر للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة (Crédit or DEBIT) إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، فهي تتم من خلال أجهزة الحاسب الآلي وهي جزء من نظام التحويلات المالية الإلكترونية، فهذا النظام تتم فيه التحويلات بعدة وسائل، إما أجهزة الحاسوب أو أجهزة المودم.[2]

والمقاصة الإلكترونية أيضا هي تلك العملية التي يتم خلالها إجراء عمليات تقاص بين البنوك من خلال الشيكات المسحوبة عليها بعد الحصول على صورة لها بعد إستلامها من قبل موظف البنك وإرسال الصورة الإلكترونية عبر قنوات إتصال خاصة يوفرها البنك المركزي إلى جهاز المقاصة في البنك المركزي لتسجيلها إلكترونيا، ويتم إعادة إرسالها إلى البنك المسحوب عليه للمصادقة الفنية والمالية للصرف في نفس يوم الإيداع [3].

---

[1] فضيل فارس، **التطبيقات البنكية – محاضرات وتطبيقات –**، المرجع السابق، ص229.

[2] صفاء يوسف القواسمي، **المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني** رسالة ماجستير، تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص12.

[3] كردي نبيلة، **المقاصة الإلكترونية للشيكات**، مجلة النبراس للدراسات القانونية، ع1، 2021، ص28.

والمقاصة الإلكترونية عبارة عن عملية تبادل وتسوية الشيكات بالصور الإلكترونية بين البنوك تسير وفق نظام إلكتروني يتماشى مع تطورات تكنولوجيا الإتصال والمعلومات. [1]

من بين تعريفات المقاصة الإلكترونية نجد أنها: "طريقة لتسوية الالتزامات المتقابلة بين البنوك على مستوى غرفة المقاصة بالبنك المركزي، على أن تتم العملية إلكترونيا انطلاقا من استلام الشيك وتصويره، ومرورا بإرسال صورته إلى غرفة المقاصة التي تبعثها بدوره إلى البنك المسحوب عليه ووصولا إلى إجراء تسوية نهائية واحدة بحيث يكون الوفاء بم نتج عنها من رصيد فقط". [2]

تأسيسا على ما تقدم نجد أن المقاصة الإلكترونية هي عملية تحويل مصرفي إلكتروني للوفاء بالديون وبطرائق إلكترونية دون حاجة الأطراف إلى الاتصال المباشر فيما بينهم. [3]

ثالثا: نشأة المقاصة الإلكترونية

يرجع تاريخ عمليات المقاصة إلى المراحل المتقدمة لنشأة الأعمال البنكية في مطلع القرن العشرين، وإن كانت تمارس هذه العمليات على نطاق ضيق لم يكن كافيا لرسم الصورة الكاملة وراء مكاتبهم الخشبية التي تعرف بإسم (Banco)، ليتبادلوا أعمال الصرافة فيما بينهم وبين فئات التجار في ذلك الحين، وكان الدور الذي قامت به بعض المنظمات الكنائسية في ذلك العهد لاسيما "رهبنات رجال المعبد" التي أسست عام 1118م في إيطاليا، يدل بوضوح على أن هذه الرهبنات كانت تمارس عمليات التصفية أو التقاص بإعتبارها كانت تتلقى الودائع وتقوم بدور الوسيط في تسوية الديون بين المدن المختلفة بطريقة الحوالات، وقد جاء مولد فكرة المقاصة تابعا لنشأة وتطور العمليات البنكية، وعرفت عمليات التقاص بمفهومها الحديث بعد ظهور الشيكات بمراحل وإن كان أول شيك بالشكل المتعارف عليه ظهر عام 1275م وهو الشي الذي سحب على أحد الصاغة في لندن، إلا أن عمليات المقاصة جاءت لاحقة لظهور الشيكات المطبوعة عام 1722م. [4]

---

[1] العاطي رقية، حاج أحمد عائشة، **دور المقاصة الإلكترونية في تطوير النظام البنكي – دراسة ميدانية للبنوك بولاية أدرار** مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص9.

[2] مسيري سيد أحمد، **محاضرات في القانون البنكي**، موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، دت ص22.

[3] بان ياسين مكي، فايزة حسن مسجت، **واقع تطبيق المقاصة الالكترونية في المعاملات المصرفية في العراق للمدة 2011-2017**، مجلة العلوم الاقتصادية،ع59، 2020، ص4.

[4] زرادني ليندة، **فعالية تطبيق المقاصة الإلكترونية في تنظيم العلاقات بين البنوك – دراسة ميدانية لعينة من الوكالات البنكية بأم البواقي** CNEP 256 و316 BNA–، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص3.

ونظام المقاصة الآلي تم تقديمه للمرة الأولى في العام 1970 عندما تبين أن الارتفاع الكبير في عدد الشيكات المقدمة من المؤسسات المالية والشركات والأفراد، سيتعدى قدرة إستيعاب النظام القائم آنذاك، في العام 1974 تم إنشاء مراكز للمقاصة الآلية في المناطق الـ 12 في الولايات المتحدة وإعتمد النظام في البداية على الشرائط والأقراص الممغنطة إلى جانب تبادل الشيكات الورقية فعلياً.

ويقوم هذا النظام على استخدام آلات لفرز وترتيب الشيكات مبرمجة ومربوطة بحاسوب رئيسي مهمته استخلاص التقارير والتي هي مماثلة تماماً للتقارير المستخدمة في النظام اليدوي، والاحتفاظ بها بشكل تاريخي. كما وكان بمقدور هذه الآلات تصوير الشيكات والاحتفاظ بالصور في أرشيف الكتروني. إلا أن الشيكات الورقية استمرت في التبادل حيث أنه يجب أن تسلم للبنك المسحوب عليه، وفي النهاية إما أن تسلم للعميل مصدر الشيك وإما أن تتلف حسب الاتفاق معه.[1]

كما تعتبر الجزائر حديثة العهد بالمقاصة الإلكترونية، حيث حُدد إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر بالنظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى[2]، الذي يتمثل هدفه الأساسي في تسوية المعاملات ومعالجتها ما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي.[3]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاصة الإلكترونية، خصائصها ومبادئها

للمقاصة الإلكترونية أهمية كبيرة وأهداف عديدة، بالإضافة إلى خصائصها المختلفة والمبادئ التي تقوم عليها وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

أولا: أهمية وأهداف المقاصة الإلكترونية

1. أهمية المقاصة الإلكترونية: تتمثل أهمية تطبيق المقاصة الإلكترونية في تحسين مستوى إدارة البنوك المركزية لأرصدة البنوك، وتبسيط وتوحيد الإجراءات المصرفية، أضف إلى ذلك سرعة إنجاز العمل

[1] جاسم المناعي، **مقاصة الشيكات في الدول العربية، اللجة العربية لأنظمة الدفع والتسوية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2008، ص13، 14.

[2] نظام رقم 05- 06 مؤرّخ في 13 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، ج ر، ع26، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006.

[3] كون فتيحة، **نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ع7، 2017، ص379.

المطلوب، وإختصار الوقت والتقليل من إستخدام الحجم الهائل من الأوراق والأعمال التقليدية وهو ما ينعكس بالمحصلة على زيادة إنتاجية الموظفين في البنوك المركزية. [1]

وأهمية المقاصة الإلكترونية بالنسبة للبنوك تظهر في معرفة الوضع المالي للبنك في وقت محدد مسبقا، وكذا تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة وفقدان الشيكات أثناء النقل، وأيضا كونها إدارة أفضل للأموال. [2]

وتعد خاصية الأمان والسرية في نقل البيانات على قدر من الأهمية العملية بالنسبة للمقاصة الإلكترونية وأكثرها تأثيرها على سعة إنتشارها وقبولها في التعامل لأن القصور في أمان النظام من شأنه أن يسهل معارضتها والطعن بها من هذا الطرف أو ذاك، إذ يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية على أساس السيطرة المزدوجة للموظفين، وهذه الأهمية تعتبر ميزة من المزايا الأمنية المتوفرة في النظام، إذ أن الشخص الذي يقوم بإدخال البيانات لا يكون هو الشخص الذي يقوم بالمصادقة على تلك البيانات، مما يعني أن أي تحويل لا يمكن إتمامه من مستخدم واحد، مما يحقق ضمانة تنفيذ التحويلات بصورة صحيحة ودقيقة وتجنب الأخطاء التي تكون عادة في العمل اليدوي، ويتم هذا بتحديد الصلاحيات الممنوحة لكل شخص على حدة. [3]

وتزداد أهمية تطبيق المقاصة الإلكترونية، لتحسين جودة خدمات التحصيل الإلكتروني، وتقدم للبنوك مقاصة بلا مندوبين، وتعزز من الإعتماد على صور المستندات بدلا من الأصول، واستخدام الإنترنت في المقاصة. [4]

ويمكن إيجاز أهمية الماصة الإلكترونية من خلال النقاط التالية:[5]

- تمكين البنوك من تجنب مخاطر نقل الشيكات كما كان يحدث عند إجراء المقاصة اليدوية؛
- إمكانية تحقق البنوك من صحة الشيكات المقدمة للمقاصة ومن ثم تقليل فرص تزويرها؛
- تساهم في التسيير الأمثل لخزينة البنوك؛

---

[1] الفريحات، أحمد خليل، **أثر استخدام المقاصة الإلكترونية للشيكات على أعمال البنوك التجارية الأردنية**، 2011 ص197.

[2] زرداني ليندة، المرجع السابق، ص21.

[3] إبتهال جاسم محمد الحديدي، **المقاصة المصرفية الإلكترونية – دراسة مقارنة –**، رسالة ماجستير، تخصص قانون خاص جامعة الشرق الأوسط، 2020، ص27.

[4] المرجع نفسه، ص28.

[5] عبد الرزاق بن حبيب، خالدي خديجة، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2015 ص28.

- تجعل من الشيكات التي يتم التقاص حولها، شيكات دفع فورية، مع أن تحصيلها يكون في مدة وجيزة، أي عند تقديم الشيك يمكن تحصيله بعد المرور بالمقاصة في نفس اليوم كون المقاصة إلكترونية وتجرى بصفة يومية.

2. أهداف المقاصة الإلكترونية: تعتبر الجزائر حديثة العهد بالمقاصة الإلكترونية، فبمقتضى النظام رقم 05-06 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى وضعت الجزائر الإطار القانوني والتعريفي لهذا النظام. [1]

حيث خصصت المادة الأولى من النظام 05-06 لتوضح أهداف المقاصة الإلكترونية حيث جاء فيها: "يهدف هذا النظام إلى وضع نظام مقاصة خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض ويحدد زيادة على ذلك مسؤوليات مسير هذا النظام والمشاركين فيه وكذا قواعد إشتغاله".[2]

كما تتمثل أهداف المقاصة الإلكترونية من خلال العناصر التالية:[3]

أ. بالنسبة للعميل (الزبون):

- تحصيل قيمة الشيك في فترة وجيزة (تخفيض آجال التسوية بين البنوك)؛
- الدقة في تحصيل الشيكات بحيث يتم إرسال بيانات الشيك وصورته عبر قارئ مغناطيسي وماسح ضوئي؛
- إمكانية الرجوع إلى بيانات الشيك وصورته بسرعة؛
- تشجيع وحثّ العملاء على التوسع أكثر في إستخدام وسائل الدفع الكتابية بدلا من النقود؛
- زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء.

ب. بالنسبة للموظفين:

- اكتساب مهارات جديدة تتعلق بالعمل المصرفي من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل؛
- تبسيط الإجراءات المصرفية.

ج. بالنسبة للبنك:

- الرفع من كفاءة الأداء المصرفي؛

---

[1] آسيا سعدان، وآخرون، **دراسة تحليلية لواقع المقومات القانونية للصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية ع2019،2، ص540.

[2] المادة 2 من النظام رقم 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك و أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، ج ر، ع26، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006.

[3] لجدل رؤوف، بسطي هشام، **مدى تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006-2016)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص31.

- زيادة ولاء الموظفين والعملاء إلى البنك؛
- تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة والمعادة أكثر من مرة؛
- إمكانيات توثيق إجراءات العمل وإدارة الأموال بصورة أفضل؛
- توفير إحصائيات دقيقة عن الشيكات الصادرة والواردة والمعادة ومبالغها؛
- تسهيل عمليات حفظ الشيكات وإسترجاعها؛
- تحسين حلقات التداول المادي للقيم وتخفيض تكلفة التبادل بين البنوك؛

وعموما يمكن حصر أهداف المقاصة الإلكترونية كنظام دفع في النقاط التالية: [1]

- عصرنة وسائل الدفع بين البنوك من خلال الإنتقال من نظام المقاصة اليدوي إلى المقاصة الإلكتروني؛
- إكتساب نظام مقاصة آلي وعصري ناجح.

ثانيا: خصائص ومبادئ المقاصة الإلكترونية

للمقاصة الإلكترونية العديد من الخصائص تميزها عن باقي الأنظمة الأخرى، وكذا لها العديد من المبادئ نبرزها من خلال العناصر التالية:

1. خصائص المقاصة الإلكترونية: يختص نظام المقاصة الإلكترونية بمميزات تعنى بمتطلبات النظام البنكي (البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية) التي تدخل في دائرة المقاصة الإلكترونية، ومن أهم خصائص هذا النظام نذكر[2]:

- هذا النظام يعمل على الإستمرار في العمل نسبة لوجود نظم تأمين قائمة على المبادئ العالمية؛
- يقوم هذا النظام في نهاية كل يوم عمل بحساب الأرصدة الجانبية المدنية المتعددة والتي يتم مراقبتها بإستمرار، ومن ثم تحويلها إلى نظام RTGS؛
- يعمل على تحديد الحد الأقصى المعمول به للأرصدة الجانبية المدينة المتعددة من خلال القيام بإرسال إنذار إلكتروني للمدير والمشارك المعني في حالة إقتراب الحد المسموح به؛
- تحصيل قيمة أي شيك معتمد وإيداعه في حساب العميل؛
- التأمين ضد الإختراق بإعتباره نظاما مؤمنا ضد مخاطر الإحتيال والتلاعب والغش، حيث أن المبادلات تتم من خلال تبادل ملفات مختومة والإعتماد على بروتوكولات مؤمنة ومشفرة مدمجة مع النظام المركزي والبنية التحتية، بالإضافة إلى كونه لا يسمح إلا بدخول المستخدمين فقط.

---

[1] لجدل رؤوف، بسطي هشام،المرجع السابق، ص31.

[2] سلاوني حنان، **دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية**، مجلة الإقتصاد والتنمية، ع1 2013، ص92.

2. مبادئ المقاصة الإلكترونية: يقوم نظام المقاصة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ نلخصها وفق الآتي[1]:

- **مبدأ الدقة والوضوح:** يتميز نظام المقاصة الإلكترونية بالدقة والوضوح فهو نظام يسير الحسابات بكل شفافية ودقة متناهية.
- **مبدأ اليومية:** هو نظام يومي يقوم بتسوية الحسابات يوميا إذ يسجل كل العمليات التي يقوم بها المتعاملون على حساباتهم من مسحوبات وإيداعات؛
- **مبدأ الآلية:** هو نظام آلي أوتوماتيكي حيث أن كل العمليات فيه تسوى آليا.
- **مبدأ الحماية والأمان:** هو نظام مؤمن ضد الأخطار كالتزوير والغش والإحتيال وهذا بوضع قيمة قصوى للأرصدة متعددة الجوانب للمودعين.

المطلب الثالث: تمييز المقاصة الإلكترونية عن باقي الأنظمة المشابهة لها

تحظى المقاصة الإلكترونية بميزات تتفرد بها عن باقي الأنظمة المشابهة، ولمعرفة ذلك وجب علينا التطرق لهذه الأنظمة وهو ما سنحاول إيجازه من خلال هذا المطلب.

أولا: النقل الإلكتروني والنقود الإلكترونية

1. النقل الإلكتروني: هو وسيلة من وسائل التعامل في النقود العادية المقيدة بحسابات العملاء، ولا تغير هذه الوسيلة من طبيعة النقود، إذ تبقى نقودا عادية ولكن يتم التعامل معها إلكترونيا.[2]

ويضم النقل الإلكتروني كل الحالات التي يتم فيها تحريك النقود إلكترونيا في أي إجراء من إجراءاته كما هو الحال في التحويل المصرفي، وسحب النقود من المصارف الآلية ودفع أثمان السلع والخدمات في منافذ البيع والوفاء بقيمة الشيكات وغيرها من الحالات.[3]

2. النقود الإلكترونية: تعتبر النقود الإلكترونية من تطورات العصر الحديث، وهي الوسائل الإلكترونية (الحاسوب) لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى، ويتم وفق نظام إلكتروني عرف بإسم نظام تحويل الأموال الإلكتروني، ويستخدم بشكل واسع لتحويل المبالغ من قبل العديد من المؤسسات، حتى البنوك

[1] دحية رباب، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة حالة –**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص139.

[2] صفاء يوسف القواسمي، المرجع السابق، ص37.

[3] صفاء يوسف القواسمي، المرجع السابق، ص38.

تستخدم هذه الوسيلة، وتتمتع هذه الطريقة بالسرعة الفائقة في تحويل الأموال، وفي نفس الوقت الكلفة المنخفضة. [1]

ثانيا: الصراف الآلي وأنظمة التحويل الإلكتروني

1. الصراف الآلي: يعتبر المهندس (جون شيفرد بارون) هو صاحب فكرة الصراف الآلي حيث بدأت الفكرة من الحاجة الملحة للنقد في وقت إجازة المصارف، فتبلورت لديه فكرة مصرف يعمل 24 ساعة في اليوم 7 أيام بالأسبوع، وتوصل في النهاية لنموذج أول مكانة صراف إلى أن أعلن عنها في العام 1967، لصالح مصرف باركليز. [2]

كما تقوم فكرة هذه الخدمة على جهاز حاسوب مربوط بشبكة المصرف الرئيسية التي بدروها تحتوي على معلومات عن عملاء المصرف، وهي أكثر الخدمات المصرفية الإلكترونية استخداما، فهي تقدم للعميل خدمات روتينية مثل السحب والإيداع النقدي سواء أكان لحساب نفس العميل أو لحساب طرف ثالث مثل تسديد فواتير الكهرباء، والإستفسار عن الرصيد، والحصول على كشف حساب مختصر ومعرفة أسعار الفوائد، وتحويل النقود من عملة إلى أخرى، وبعد الإنتهاء من كل عملية مصرفية يعطي العميل إشعارا ورقيا يبين فيه العملية التي تمت محددا فيه زمانها ومكانها. [3]

ولذلك يوجد تطابق بين المقاصة الإلكترونية وآلات الصراف الآلي من حيث التيسير والسهولة في التعامل وإنجاز العملية من حيث السرعة والأمان، ولكن أيضا تتميز آلات الصراف الآلي بأنها توفر مزيد من الأموال بتكلفة منخفضة حيث تعمل آلات الصراف الآلي على تيسير إيداع المدخرات بالنسبة للعملاء، وعدم الحاجة إلى تواجد موظفي المؤسسات المصرفية للقيام بالمعاملات مما يفسح لهم مجالا أكبر لخدمة العملاء. [4]

2. أنظمة التحويل الإلكترونية: عملية التحويل المصرفي الإلكتروني عبارة عن نقل مبلغ من حساب إلى حساب آخر سواء كان في نفس البنك أو في بنك آخر، بطريق القيد الإلكتروني، حيث يتم قيد المبلغ

---

[1] هيثم محمد حرمي شريف، **النقود الإلكترونية (ماهيتها – أنواعها – آثارها)**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع72 2020، ص493.

[2] رشا منير يوسف خضر، **أثر جودة خدمة الصراف الآلي على رضا العملاء (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، تخصص غدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2019، ص15.

[3] صفاء يوسف القواسمي، المرجع السابق، ص38.

[4] إبتهال جاسم محمد الحديدي، المرجع السابق، ص91.

المحول في الجانب المدين من حساب العميل الآمر بالتحويل، وفي الجانب الدائن من حساب العميل المستفيد. [1]

كما يعتبر التحويل الإلكتروني أداة من أدوات الدفع البنكية الإلكترونية التي تتيحها البنوك لزبائنها في شكل خدمة من أجل تمكينهم من إصدار أمر بتحويل مبلغ معين من المال سواء بالعملة المحلية او بالعملة الصعبة وذلك تبعا للأشكال التي يتخذها التحويل. [2]

توجد ثلاثة أنواع عامة لأنظمة التحويل الإلكتروني نبرزها من خلال ما يلي: [3]

أ. شبكات الإتصال فيما بين المصارف (Interbank Networks): ومن ابرز الأمثلة على هذا النوع نظام الإتصال في المصرف الأمريكي (Fedwire).

ب. نظام الدفع في مركز البيع (Point-of-sale System): وهي محطات للدفع في أماكن البيع بالمفرق إذ يقوم مشغل المحطة بإدخال التعليمات بقيدها على حساب العميل لحساب مخزن أو مكان البيع بإستعمال بطاقة العميل والرقم السري الخاص به الذي يدل على هوية صاحبه.

ج. بيوت المقاصة (Automated Clearing Houses): أصل هذا النظام هو الحوالات المالية الصغيرة والمدفوعات المتكررة فيما بين الشركات ومساهميها، ومن إستخداماتها المنتشرة إيداع الأموال في الحسابات الفردية ودفع الرواتب وإستحقاقات التقاعد وكذلك تحصيل أقساط التأمين، ويقوم هذا النظام في نهاية كل يوم بتصفية حركات الدائن والمدين ويرفع تقريرا في اليوم التالي إلى المصرف المركزي عن مركز كل مؤسسة مالية مشاركة في هذه الحركات ويجري المصرف المركزي التعديلات اللازمة في حسابات الأعضاء.

ومن الملاحظة أن نظام المقاصة الإلكترونية هو نوع من أنواع التحويل المصرفي الإلكتروني للأموال، ونظرا لأن عملية التحويل المصرفي تؤدي إلى نقل الحقوق المالية دون نقل نقود من شخص إلى آخر فهي بذلك تشبه إستخدام الشيك في الشروط والنتائج.

المبحث الثاني: التنظيم العام لعملية المقاصة في القطاع المصرفي

[1] أحمد محمود المساعدة، **التحويل المصرفي الإلكتروني (دراسة مقارنة)**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع1، 2015 ص35.

[2] فضيل فارس، **التطبيقات البنكية – محاضرات وتطبيقات –**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، دط، 2018، ص227.

[3] صفاء يوسف القواسمي، المرجع السابق، ص39، 40.

سنخصص هذا المبحث لدراسة التنظيم العام لعملية المقاصة في القطاع المصرفي، وذلك من خلال التعرف على وسائل المقاصة الإلكترونية، وكذا نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS، إضافة إلى نظام المقاصة الإلكترونية ATCI.

المطلب الأول: وسائل المقاصة الإلكترونية

تعددت وسائل المقاصة الإلكترونية وتنوعت ومن خلال هذا المطلب سنوضح هذه الوسائل والتي تتمثل في الشيكات، الكمبيالة، التحويل المالي، بالإضافة إلى البطاقة البنكية.

أولا: الشيكات

نستعمل كلمة "شيك" للدالة على الورقة التجارية المعروفة وهي لفظ من الكلمة الإنجليزية (tockeck) بمعنى التحقق والتأكد ويظهر هذا في أن المسحوب عليه قبل وفائه للشيك فإنه ملزم بالتحقق من هوية الحامل ومن توفر مقابل الوفاء، وهو الرأي الغالب في الفقه الغربي، وأما الرأي الثاني فيرى أن كلمة شيك ذات أصل عربي ومشتقة من مفردة (صك) بمعنى الحوالة. [1]

يعتبر الشيك سند تجاري يتطلب إنشاؤه إجتماع وإكتمال أطرافه لتكون العلاقة القانونية بين هذه الأطراف واضحة وليتم تحديد مسؤولية وحقوق كل طرف، وتتمثل هذه الأطراف خصوص افي ساحب الشيك والمستفيد من المبلغ، ثم الطرف الذي يقع عليه الوفاء أو المسحوب عليه. [2]

ويعرف الشيك أيضا بأنه عبارة عن محرر مكتوب وفق قيود شكلية محددة قانونا، بحيث يتضمن أمرا من محرره (الساحب أو المحيل) إلى المسحوب عليه، وهو المصرف، بدفع مقدار معين من النقود إلى المستفيد[3].

والشيك أيضا أمر مكتوب من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع هذا الأخير بمجرد الإطلاع عليه مبلغاً من النقود لفائدة شخص ثالث هو المستفيد أو لفائدة شخص آخر ويطلق عليه بالحامل الشرعي للسند، وأصبح في ظل التشريع الجزائري يمثل سنداً مسحوباً على بنك أو مؤسسة مالية مؤهلة.[4]

---

[1] محمد رمضان عكسه، **التنظيم القانوني للشيك في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر الحقوق ،خاص قانون الاعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018__2019 ص8.

[2] أعمر خمري، **السندات التجارية في منظور المشرع و التاجر الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جامعة تيزي وزو، 2019/2018، ص41.

[3] محمد الأمين مومني، **الشيك الإلكتروني المفهوم والأهمية**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، ع1، 2020، ص131.

[4] دغيش أحمد، **الشيك وفق التعديل الجديدة للقانون التجاري الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع4، 2011 ص138.

يعرف الشيك بأنه: كل محرر له شكل وبيانات محدده يتضمن أمرا من الساحب للمسحوب عليه (البنك)، غير معلق على شرط بصرف مبلغ نقدي محدد، لدى الإطلاع إلى المستفيد، فهو مكتوب وأطرافه الثالثة الساحب والمستفيد أو الحامل والمسحوب عليه (البنك فقط)، وأن مضمونه بدفع مبلغ من النقود للمستفيد (أو للمحرر) ويدفع لدى الاطلاع.[1]

والشيك صك يتضمن البيانات التي حددها النظام، يحرره الساحب، ويأمر فيه البنك المسحوب عليه بأن يدفع للمستفيد أو لحامله مبلغ معين من النقود لدى الاطلاع.[2]

أما الشيك الإلكتروني في جوهره بديل للشيك الورقي، هو إلتزام قانوني بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لصالح شخص أو جهة معينة، ويتم تحريره بواسطة أداة إلكترونية مثل الحاسوب أو المساعد الرقمي الشخصي أو الهاتف المحمول، ويتم تذييله بتوقيع إلكتروني، ويتمتع بقوة الشيك الورقي في الدول التي تعترف بصحة التوقيع الإلكتروني خاصة. [3]

إذن الشيك الإلكتروني عبارة عن محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي، أو جزئي يتضمن أمرا من الشخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد، ولعل الشيك الإلكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الإستفادة منها في مجال التقنيات الإلكترونية. [4]

---

[1] وضاح سعود العدوان، **موقف المشرع الأردني من جرائم إصدار الشيك بدون رصيد**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2 2018، ص337.

[2] مساعد بن عبد الله الشريدي، **الشيكات المحررة على غير نماذج البنك وآثار عدم الوفاء بها في النظام السعودي – دراسة تأصيلية –**، مجلة كلية الشريعة والقانون، ع32، 2018، ص1409.

[3] محمد الأمين مومني، **الشيك الإلكتروني المفهوم والأهمية**، المرجع السابق، ص131.

[4] فوزية زحاف، **نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي 324** –مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص30.

ثانيا: الكمبيالة

الكمبيالة هي أمر مكتوب وفقا لأوضاع معتبرة معينة حددتها الأنظمة المختصة بإصدار تنظيمات الأوراق التجارية يطلب بها شخص يسمى الساحب من شخص آخر المسحوب عليه أن يدفع بمقتضاها مبلغا معينا من النقود للمسحوب له أو لأمره من غير تعليق شرط.[1]

وتعرف الكمبيالة بأنها صك مكتوب، تتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ نقدي لإسم من يجب الوفاء له أو لأمره ويسمى المستفيد، في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو لدى الإطلاع. [2]

الكمبيالة عبارة أيضا عن صك محرر وفقاً لشكل معين، أوجبه القانون متضمناً بيانات محددة يأمر فيه محرره ويسمى (الساحب) شخص آخر يسمى (المسحوب عليه)،أمراً غير معلق على شرط، بدفع مبلغ نقدي معين في تاريخ معين أو بمجرد الاطلاع على الصك لأمر شخص ثالث يسمى (المستفيد). [3]

ويتضح مما سبق أن الكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف، هم الساحب وهو الشخص الذي يأمر بالدفع، والمسحوب عليه وهو الشخص الذي يتلقى الأمر بدفع قيمة الكمبيالة والمستفيد وهو الشخص الذي يصدر الأمر لصالحه. [4]

ثالثا: التحويل المالي

يعبر التحويل المالي الإلكتروني عن عملية نقل الأموال من حساب مصرفي لحساب مصرفي آخر سواء كان هذا الحساب المصرفي لنفس الشخص أو لشخص آخر، كذلك إذا كان في نفس البنك أو بنك آخر أو عدة بنوك أخرى عن طريق إستخدام أدوات التقنية الشبكية والعمليات الإلكترونية، وهنا تجرد العمليات المادية وتنتقل إلى العمليات الرقمية بما يسمى البنوك الإلكترونية التي يكون جل نشاطها عبر قنوات الإتصال ومراسلات بيانية على شبكة الإنترنت، ومن هذا المنطلق تعتبر تقنية التحويلات المصرفية عبارة عن عملية نقل الأموال من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر تنفذ من خلال

---

[1] عبد العزيز بن سعد الدغيثر، **الشيكات مفهومها وجرائمها والعقوبات المترتبة عليها – دراسة مقارنة –**، شبكة الألوكة 2018، ص9.

[2] عصام حنفي محمود، **الأوراق التجارية: الكمبيالة – سند الأمر – الشيك**، د ن، القاهرة، مصر، 2010، ص20.

[3] إيمان الشحات مصطفى محمد، **المعاملات المتعلقة بالأوراق التجارية بين الواقع العملي والفقه الإسلامي**، مجلة الدراسات العربية، ع6،2016، ص3120.

[4] عصام حنفي محمود، **الأوراق التجارية: الكمبيالة – سند الأمر – الشيك**، المرجع السابق، ص20.

وسيلة إلكترونية كالهاتف الحاسوب أو شريط مغناطيسي بهدف أمر أو توجيه أو تفويض منشأة مالية بإجراء قيد دائن أو مدين في الحساب.[1]

تعرف عملية التحويل المالي الإلكتروني بأنها تحويل مبلغ نقدي من خلال شبكات إتصال إلكترونية، تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فقط وفقا لشروط عضوية تحددها البنوك.[2]

كما لابد أن يتوفر لدى العميل في كمبيوتره الخاص برنامج يسمح له بإجراء العملية، وإلا يضطر إلى الاتصال بوسيط متخصص يتولى بدوره في تحويل الأمر إلى غرفة المقاصة الآلية، والتي بدورها أيضا تقوم بتبليغ المصرف المعني حتى يتأكد من كفاية الرصيد لاقتطاع المبلغ المراد تحويله. ويمكن للزبون إرفاق شيك مصادق عليه حتى يتم تحويل المبلغ دون مراجعة الرصيد لدى المصرف، إذ أن مصادقة المصرف على الشيكات جعله ضامنا لمبلغ الشيك.[3]

وعليه يعتمد التحويل المالي الالكتروني على نقل قيم مالية من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر أو مجموعة من الحسابات المصرفية عن طريق آليات الكترونية، تتمثل في الانترنت المصرفي، أجهزة الصرف الآلي أو الهاتف المحمول يتميز هذا النظام بتوفير النقدية بصورة سريعة نتيجة إجراءات المقاصة الآلية التي تلغي عمليات التسوية العادية. [4]

رابعا: البطاقة البنكية

البطاقة البنكية عبارة عن وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآليATM*، وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية. [5]

---

[1] زحوفي نورالدين، زمالة عمر، **التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، ع1، 2018، ص256، 257.

[2] أحمد محمود المساعدة، **التحويل المصرفي الإلكتروني (دراسة مقارنة)**، المرجع السابق، ص35.

[3] عائشة بوثلجة، **الصريفة الإلكترونية**، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021/2020، ص40.

[4] زحوفي نورالدين، زمالة عمر، **التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع**، المرجع السابق، ص249.

***ATM** : Automate Teller Machines.*

وعليه تعرف البطاقة البنكية على أنها "عبارة عن بطاقة مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، والتي تسمح لحاملها بتسديد ثمن المشتريات أو سحب أموال من الماكنات الإلكترونية، وهي التي يتم صرف الأموال من البنوك بواسطتها من خلال ماكينات الصرف الآلية. [1]

وللبطاقة البنكية عدة مسميات فهناك من يطلق عليها بالبطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك، وتحل محلا لنقود في مختلف الالتزامات، بينما يسميها آخرون ببطاقات الدفع الالكترونية وذلك لاعتمادها على الأجهزة الالكترونية في الحصول على التفويض أو إجراء التسويات المالية[2].

كما يمكننا تعريفها على أنها بطاقة صدرت برسم أو بغير رسم من مصدرها لإستعمال حاملها لأي شيء له قيمة على أساس القرض (نقود، سلع ،خدمات ...)؛شهادة أو ضمان لصاحبها تمكنه من الحصول على قرض وفتح حساب قرض مؤقت من أجل استدانة مبلغ من المال أو كتابة شيك؛ السحب نقدا أو كتابة أمر بنقد أو شيكات سياحية؛ شراء سلع أو دفع الخدمات أو أي شيء ذو قيمة مالية وتحويل الحسابات من حساب قرض أو حساب قرض مؤقت إلى حساب بطاقة قرض عليها عجز في سدادها أو حساب دين آخر كله أو بعضه للمحافظة على توازن فالبطاقات البنكية تأخذ شكل مستطيل وحجم صغير الذي يجعلها سهلة الحمل فهي تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، توقيع حاملها ورقمها وإسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ إنتهاء صلاحياتها. [3]

تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل "الدافع أو المشتري"، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات [4].

---

[5]زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** –، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص71.

[1]لوصيف عمار، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص39.

[2]رابح حمدي باشا، **وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجار ع4، 2011، ص173.

[3]أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية**، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1998، ص43، 44.

[4]زايد محمد، **البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، ع2، 2021، ص60.

المطلب الثاني: نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS ونظام المقاصة الإلكترونية ATCI

من بين صور المقاصة الإلكترونية التي يتبناها النظام البنكي الجزائري نجد نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS، وكذا نظام المقاصة الإلكترونية ATCI اللذان يعدان صورتين أساسيتين لها نبرزهما من خلال هذا المطلب.

أولا: نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS

ولمعرفة وشرح أكثر لهذا النظام سنتبع العناصر التالية:

1. تعريف وأهداف نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS:

أ. تعريف نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS: يعد نظام آرتس من بين الأنظمة التي تستعملها البنوك وهو نظام جديد للدفع، كما أنه يهدف إلى تحسين الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع وذلك لمواكبة المعايير الدولية كما يرمز لهذا النظام دوليا بـ **(RTGS)**، إذ يتميز هذا النظام بعدة مفاهيم على المستوى الدولي من بينها:[1]

– نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي؛

– كما أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف؛

– نظام آرتس هو نظام دفع بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها 1 مليون دينار ويسمح بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح؛

– كما عرف المشرع الجزائري أو بالأحرى الهيئة المنظمة لهذا النظام ألا وهو بنك الجزائر الذي وضع قانون لنظام آرتس المسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS)، على أنه: "نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام".

ويعد أيضا هذا النظام خاص بتسوية المدفوعات الكبيرة التي تساوي أو تفوق قيمتها الواحد مليون دج، ويقوم بنك الجزائر بالتسيير المباشر لهذا النظام[2].

---

[1] زغدار أحمد، حميدي كلثوم، **تقييم اداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة2006-2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع2، 2015، ص2.

[2] سعدون رفيق، **دراسة أثر تسويق الخدمات المالية على رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر – المسيلة –** أطروحة دكتوراه،تخصص تسويق العمليات المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص95.

كما نصت المادة رقم 2 من النظام رقم 05-04 على أنه: "يعتبر أيضا نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعه بنك الجزائر والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفوريةReal Algeria Times Settlement أرتسARTS نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركين في هذا الصدد"[1]، يفهم من هذه المادة أن نظام أرتس ARTSهو نظام للتسوية بين مختلف البنوك لأوامر الدفع عن طريق إمكانيتين وهما: التحويلات المصرفية والتحويلات البريدية (التي يشرف عليها بريد الجزائر) للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل التي يتكفل بها المشاركون.[2]

كما يمكن تعريف هذا النظام على أنه: "تقنية مصرفية تسمح بتسوية أوامر الدفع الضخمة بين البنوك عن طريق التحويل البنكي أو البريدي، كما يعرف كذلك على أنه نظام تسوية المبالغ الضخمة الإستعجالية التي تفوق 1 مليون دج، ومن أهداف نظام (ARTS) إنقاص التكاليف الإجمالية للمدفوعات، وبناء شبكة علاقات قوية بين البنوك، وربح الوقت في إتمام العمليات البنكية".[3]

يعرف أيضا نظام التسوية الاجمالية الفورية بأنه نظام خاص بعمليات التحويل فقط سواء التحويلات المصرفية البريدية أو المدفوعات عالية القيمة والمدفوعات التي تتطلب درجة عالية من السرعة لإجرائها أي المستعجلة، تتم فيه تسوية أوامر التحويلات في الوقت الحقيقي، بصفة مستمرة وعلى أساس إجمالي. [4]

ونظام التسوية الفورية الإجمالية هو نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف، ولإقامة هذا النظام يجب إنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تقوم

---

[1] نظام رقم 05-04 مؤرخ في 13 أكتوبر 2005 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ج.ر،ع2، الصادر بتاريخ: 15 يناير 2006.

[2] حمودي فريدة، **التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري**، حوليات جامعة الجزائر 1،ع4، 2020، 2020/2019، ص19.

[3] مسيردي سيد أحمد، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية – دراسة مقارنة –**، اطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص، جامعة أبو بكر بلقايد، 2018/2017، ص149.

[4] عليك ذهبية، **دور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصرنة النظام المصرفي الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية خلال الفترة 2018/2013–**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حيي فارس، المدية، 2021/2020، ص77.

بمتابعة المشروع، واقامة شبكة اتصالات بين جهاز المقاصة الالكترونية وشركة SATM وشبكة اتصال بين البنوك وبنك الجزائر وكذا توفير شبكة اتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.[1]

كما يعرف نظام التسوية الإجمالية الفورية على أنه نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، كما يعرف على أنه الصورة الوحيدة لأكثر وضوحا للتسوية الإجمالية الفورية التي تمد بتسوية آنية بشكل نهائي بمجرد نهاية وصول أمر الدفع، شرط أن الأموال المتاحة تكون كافية في حساب بنك الإرسال[2].

ب. أهداف نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS: تحرص الدول على إيجاد أنظمة دفع فعالة، ويجب أن تتضمن هذه الأنظمة على نظام معلوماتي قوي يتيح الإتصال السلس بين الهيئات المكونة له، فتطور المؤسسات المصرفية مرتبط بتطوير أنظمة الدفع، وتعتبر التكنولوجيات الحديثة هي الأرضية المثلى لتحسين هذه النظم بالنسبة للمصارف، ويهدف نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- دعم فعالية السياسة النقدية وتقليص آجال الدفع وأمن المبادلات؛
- تشجيع وتنمية وسائل الدفع الإلكترونية؛
- تخفيض تكلفة تسيير المدفوعات والسيولة الموجودة في حسابات التسوية في المصارف.[3]

كما أن لهذا النظام أهداف أخرى وهي:[4]

- تلبية احتياجات المستعملين بإستخدام نظام المقاصة الإلكترونية؛
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية؛
- تقوية العلاقات بين المصارف؛
- تشجيع إستعمال النقود الكتابية؛

---

[1] رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص166.

[2] حليمي فتح الله يزيد، **واقع البنوك التجارية وتحدياتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة –دراسة ميدانية في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–**، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص48.

[3] تومي إبراهيم، "**تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006–2015**، مجلة العلوم الإنسانية، ع1، 2017، ص443.

[4] معطى سيد أحمد، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال على أنشطة البنوك الجزائرية – دراسة تحليلية استبيانيه**، حالة بنوك سعيدة–،رسالة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011 ص66.

- تشجيع إقامة البنوك الأجنبية.

2.عمل ومسؤوليات نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS:

أ. عمل نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS: يعمل نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية وفق الأسس التالية:

- **حسابات التسوية:** على كل مشارك سواء كان مباشر ا أو غير مباشر أن يوقع على حساب للتسوية مع بنك الجزائر، كما يتم فتحه حين توقيعه حيث من خلاله يجب أن تتخذ عدة إجراءات ألا وهي:[1]
  - يسجل هذا الحساب مجموع عمليات الدفع لصالح المشارك المعني وعلى نفقته؛
  - لا يمكن أن تكون حسابات التسوية مدينة؛
  - يجب سداد السيولة التي يمنحها بنك الجزائر قبل نهاية يوم التسوية.

- **تطبيق قاعدة (FIFO):**تتم معالجة كل التحويلات ضمن ترتيب إرسالها من قبل المؤسسة المحررة للشيك أو الكمبيالة طبقا لقاعدةFIFO (First In-First Out).

-**التحقق من الرصيد:** يتم تنفيذ العمليات في الوقت الحقيقي في حالة ما إذا كان الرصيد يسمح بهذا الاقتطاع؛

-**تسيير خطوط الانتظار:** إذا لم يكن رصيد حساب التسوية كاف لإتمام العملية المطلوبة يقوم النظام بتسجيلها ضمن خطوط الانتظار، ويباشر النظام معالجتها طبقا لمستوى أولويتها وترتيبها الزمني؛

-**مستوى الأولوية:** يبدأ النظام بمعالجة أوامر التحويل تبعا لمستويات الأولوية التالية:

- الأولوية الأولى: تمنح للعمليات المرتبة من طرف بنك الجزائر؛
- الأولوية الثانية: خاصة باقتطاع أرصدة المقاصة؛
- الأولوية الثالثة: تعطى للأوامر المصرح بها من قبل المشارك بأنها مستعجلة؛
- الأولوية الرابعة: تخصص للأوامر المصرح بها أنها عادية.

ب.مسؤولية المتعامل والمشاركين في نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل: يمكن للمنخرط في النظام أن يختار عند تقديم طلب الانخراط في النظام وضعية مشارك

[1] لجدل رؤوف، بسطي هشام، **مدى تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية** المرجع السابق، ص107، 108.

مباشر أو مشارك غير مباشر، وتخضع موافقة بنك الجزائر، عندما يختار المنخرط وضعية المشارك المباشر إلى التحقيقات والإجراءات المعمول بها والتي تبناها بنك الجزائر.[1]

– **مسؤولية المتعامل (بنك الجزائر):** يتكفل بنك الجزائر بصفته صاحب النظام ومتعاملا فيه بضمان السير الحسن لهذا الأخير ولا يضمن تحقيق عمليات الدفع، كما لا يعتبر المدين الأخير بموجب الإلتزامات المرتبطة بالدفع، إلا في حالة قروض الليلة الواحدة التي تم منحها، كما لا يتحمل بنك الجزائر أية مسؤولية في تنفيذ أوامر الدفع بعد مراقبتها من طرف النظام، أو عدم تنفيذ أوامر الدفع التي تم رفضها، كما يوفر بنك الجزائر للمشاركين (تبادل أوامر الدفع، تسيير حسابات التسوية، تسيير قائمة الإنتظار، تسيير نظام التزويد بالسيولة، تبليغ مختلف المعلومات المتعلقة بالدفع أو تشغيل النظام).

– **مسؤولية المشاركين في هذا النظام:** يعتبر الانخراط في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل أمرا حرا ومفتوحا لجميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، الجزائر للتسوية، ومركز المقاصة المصرفية المسبقة، ويجب على المشاركين في النظام التقيد بقواعد اشتغال النظام، كما تلقى مسؤولية تحرير محتوى الرسائل والأضرار المحتملة المترتبة عنها على عاتق المشاركين[2].

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية ATCI

نظام المقاصة الإلكترونية ATCI صورة أخرى للمقاصة الإلكترونية، فبعد التعرف على الصورة الأولى سابقا، نوجز هذا النظام من خلال العناصر التالية.

1. تعريف وأهداف نظام المقاصة الإلكترونية ATCI:

أ. تعريف نظام المقاصة الإلكترونية ATCI: نظام **ATCI** جاء مكملا لنظام **ARTS** وتطبق نظام المقاصة للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية[3]، حيث أستخدم النظام في بداية تشغيله لمعالجة الشيكات الموحدة وقد أدخلت وسائل الدفع أخرى جديدة في النظام تدريجيا[4].

---

[1] تومي إبراهيم، "**تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006-2015**"، المرجع السابق، ص444.

[2] المرجع نفسه، ص443.

[3] حمودي فريدة، **التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري**، المرجع السابق، ص19.

[4] جلولي سهام، منصورا لشريفة، **المعاملات المالية الإلكترونية بين البنوك المصرفية (دراسة حالة الجزائر)**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ع3، 2018، ص380.

لقد تم وضع المواد الخاصة بنظام المقاصة الإلكترونية في الجريدة الرسمية الجزائرية حيث عرفت المادة الثانية من المقاصة الإلكترونية **ATCI** هذا النظام كما يلي:

"ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك **(ATCI)**. ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والإقتطاعات الآلية السحب والدفع بإستعمال البطاقة البنكية.

لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار، ويجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الإسمية هذا المبلغ ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورة للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل.يشتغل نظام **(ATCI)** وفقا لمبدأ المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام".[1]

ويعرف على أنه المعالجة الآلية لجميع وسائل الدفع الخاصة بالجمهور العريض، تقوم على مبدأين أساسيين هما تجريد وسائل الدفع وآلية تبادل البيانات والمعلومات، فهو نظام يسمح بالمعالجة عن بعد télétraitement لجميع أوامر الدفع التي يتم تبادلها بصفة مجردة بين البنوك والمؤسسات المالية ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي. [2]

يمثل هذا النظام الصورة الثانية للمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، وقد عرفته المادة 2 من النظام رقم 05-06 كما يلي: "ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك (ATCI). ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والإقتطاعات الآلية السحب والدفع بإستعمال البطاقة البنكية.

سمي هذا النظام أيضا بـ: "نظام الجزائر للمقاصة المسافية مابين البنوك" ويختصر بـ"آتكي" (ATCI)ويقوم على المقاصة الإلكترونية للعديد من الأدوات المالية منها التحويلات والبطاقات المصرفية، وهو خاص فقط بالتحويلات التي تقل قيمته الاسمية عن مليون دينار جزائري، فهو نظام كما يدل علية اسمه يشتغل وفقا لمبدأ المقاصة المتعددة الأطراف لأوامر الدفع المقدمة من المشاركين في هذا النظام.[3]

---

[1] المادة 2 من النظام رقم 05-06 السالف الذكر.

[2] دحية رباب، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية -**، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر3، 2020/2019، ص137، 138.

[3] معزي صونية، **وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي**، رسالة ماجستير، تخصص قانون أعمال، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009، ص60.

لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار، ويجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الإسمية هذا المبلغ ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورة للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل".[1]

ولقد شرعت السلطة النقدية سنة 2004بوضع مشروع لإنجاز نظام مقاصة إلكترونية خاص بأوامر الدفع الخاصة بالجمهور العريض، يعرف هذا النظام بنظام الجزائر للمقاصة الآلية بين البنوك – آتكي(ATCI)،وفي أوت 2004 قام بنك الجزائر بمساهمة البنوك بإنشاء فرع تابع له يدعى مركز المقاصة المسبقة بين البنوك(CPI)،والذي تتمثل مهامه الأساسية في السهر على تطبيق وتسيير نظام الجزائر للمقاصة الآلية بين البنوك – آتكي(ATCI)، و يعتبر نظام الآتكي "نظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، كما لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار جزائري".[2]

يعمل نظام أتكي (ATCI) وفقا لمبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام، ومن أهداف هذا النظام تحسين منظومة التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية، وتقليص آجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في أجل 5 أيام مع العمل على مزيد من التقليص لهذه المدة في المستقبل، وتحصين طرق الدفع، وإضفاء الثقة اكثر في وسائل الدفع، ومكافحة عمليات غسيل الأموال.[3]

كما يؤسس المشاركون في هذا النظام صندوق ضمان يستعمل هذا الأخير، للتغطية الأخيرة لرصيد المقاصة المدين لمشارك واحد أو عدة مشاركين في حالة ما لم تسمح أرصدة حساباتهم للتسوية، بتسوية أرصدة المقاصة وفقا لمبدأ "كل شيء أو لا شيء"، وبطلب من المشاركين يتم تسجيل هذا الصندوق في دفاتر بنك الجزائر، على أن يقوم المشارك أو المشاركون المعنيون بالأمر،بإعادة تكوين مبالغ الأموال التي تم تسجيلها من الصندوق في أجل أقصاه منتصف نهار اليوم الذي يلي استعمالها

[1] المادة 2 من النظام رقم 05-06، السالف الذكر.

[2] بالعبيدي عايدة عبير، شاوش إخوان سهام، مداخلة بعنوان: **آليات و تدابير بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة الإلكترونية في إطار المحافظة على سلامة وإستقرار النظام المصرفي الجزائري**، اليوم الدراسي حول: تحديات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في ظل التجارة الإلكترونية، جامعة بسكرة، ص8.

[3] مسيردي سيد أحمد، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية** – دراسة مقارنة –، المرجع السابق، ص153، 154.

كما يتم تقديم الشيكات، الكمبيالات، السندات لأمر في شكل غير مادي، ويفترض هذا أن المشارك المقدم يحوز مسبقا أدوات الدفع هذه في شكلها الورقي وأنه قد تحقق من صحتها القانونية. [1]

ب. أهداف نظام المقاصة الإلكترونية ATCI: يهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي: [2]

- تقليل التكلفة و المخاطر؛
- الاقتصاد في الزمن والجهد؛
- تحسن إدارة رأس المال؛
- تسريع معالجة الشيكات ومختلف أدوات الدفع؛
- تقليل النصب و الإحتيال.

2.عمل ومسؤوليات نظام المقاصة الإلكترونية ATCI:

أ. عمل نظام المقاصة الإلكترونية ATCI: للنظام العديد من العمليات التي يقوم بها حيث يقوم بـ: [3]

- تسيير التحصيلات المحولة من طرف المشتركين؛
- تسيير المردودات المشتركة لكل عملية دفع؛
- تسيير عمليات التحصيلات المرجعة في نهاية كل حصة أو جلسة للمقاصة؛
- نشر التحصيلات المرجعة في نهاية كل حصة أو جلسة للمقاصة؛
- نشر التحصيلات المرجعة من طرف المشترك المرسل إليه؛
- تسيير الخطر المالي لكل عمليات الدفع فيما بين المصارف؛
- حساب أرصدة التسوية؛
- تزويد المشتركين بالمعلومات التقنية و المالية.

ب. مسؤوليات نظام المقاصة الإلكترونية ATCI:تم تحديد مسؤولية كل من المتعامل في نظام المقاصة الالكترونية، مركز المقاصة المصرفية، والمشاركين فيه وذلك من خلال النظام 05-06 السالف الذكر.

---

[1] تومي إبراهيم، "**تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006-2015**، المرجع السابق، ص446.

[2] دراجي كريمو، بن دعاس زهير، **تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية (ARTS & ATCI) في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، ع2، 2016، ص57.

[3] كان أمينة ، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 3، 2014/2013، ص13.

- **مسؤولية المتعامل في نظام المقاصة الالكترونية:** ينص النظام 05-06 على أنه "باستثناء العمليات التي يكون بموجبها بنك الجزائر مشاركا مقدما للعمليات أوالمرسل إليه، لا يعد بنك الجزائر الطرف المقابل بالنسبة لالتزامات الدفع المرتبطة بالقيم المقدمة من طرف المشاركين الآخرين في نظام أتكي (ATCI) ولا بالنسبة للأرصدة الناجمة عن حساب المقاصة المتعددة الأطراف. كما أن بنك الجزائر لا يضمن التنفيذ الحسن لأوامر الدفع التي تمت معالجتها في النظام".[1]

حسب ذات النظام فإن مسؤولية المتعامل في نظام المقاصة الالكترونية تقتصر على العمليات التي يكون فيها بنك الجزائر مرسلا أو مستفيدا من أمر الدفع، فإن بنك الجزائر لا يلعب دور المعوض لإلتزامات الدفع المرتبطة بعمليات دفع المشاركين الآخرين في ATCI، ولا الأرصدة الناتجة عن المقاصة متعددة الأطراف، فبنك الجزائر غير مسؤول عن ضمان حسن نهاية تنفيذ أوامر الدفع المعالجة من طرف ATCI.[2]

- **مسؤولية مركز المقاصة المصرفية في نظام المقاصة الالكترونية:** تنحصر مسؤولية هذا المركز في نظام المقاصة الإلكترونية من خلال ما جاء به النظام 05-06 حيث نص على أنه "تنحصر مسؤولية مركز المقاصة المصرفية المسبقة (CPI) في تنفيذا لإجراءات القانونية اللازمة للسير الحسن للعمليات الفنية، التي تتحكم في اشتغال نظام أتكي(ATCI) والواردة في "مرشد المستعمل" للنظام وفي هذا النظام ينحصر فيما يتعلق بالالتزام الخاص بالنتائج، في حساب صافي الأرصدة المتعددة والثنائية الأطراف للمقاصة ودفعها في نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل "أرتس ARTS".[3]

حسب ذات النظام فإن مسؤولية مركز المقاصة البنكية عن بعد CPI محدودة في تنفيذ الإجراءات الضرورية لحسن سير العمليات التقنية التي ترهن (تحدد) أداء نظام ATCI، إضافة إلى واجب حساب أرصدة المقاصة متعددة الأطراف أو الثنائية وصبها في نظام ARTS من أجل تسويتها.[4]

-**مسؤولية المشاركين في نظام المقاصة الالكترونية:** إن المشاركين في نظام ATCI مسئولين عن التبعات القضائية (الأضرار) الممكنة في حالة الأخطاء المادية المرتكبة في العمليات المرسلة للنظام مباشرة أو عبر وسيط مشارك، التأخرات في عمليات إلغاء ورفض أرصدة المقاصة الخاطئة والاحتجاج

---

[1] المادة 9 من النظام رقم 05-06، السالف الذكر.

[2] عليك ذهبية، **دور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصرنة النظام المصرفي الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية خلال الفترة 2018/2013**-، المرجع السابق، ص، 95، 96.

[3] المادة 10 من النظام رقم 05-06، السالف الذكر.

[4] عليك ذهبية، **دور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصرنة النظام المصرفي الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية خلال الفترة 2018/2013**-، المرجع السابق، ص96.

عن الرفض التقني لأوامر الدفع، وعدم احترام الالتزامات المالية الناشئة أو المرتبطة بعمليات الدفع. إضافة إلى أن المشاركين في نظام ATCI مسؤولين عن السهر والاحترام الدقيق لمعايير وشروط تشغيل وأمان النظام المحددة من طرف المركز CPI. [1]

وكل مشارك مباشر في النظام مسؤول عن ضمان إستمرارية عمل القاعدة التقنية للمشارك المتصل بنظام ATCIخلال أيام وأوقات عمل النظام، فهو مسؤول عن إرسال وإيصال ملفات عمليات الدفع (les remises) للمشاركين غير المباشرين في إطار الاتفاقية التي تربطهما، كما أن المشارك المباشر غير مسؤول عن المعاينة والتأكد من نوعية وشكل القيم المقدمة (valeurs remises) من طرف المشارك غير المباشر الذي يستعمل خدماته التقنية، وبالتالي فالمشارك المباشر غير مسؤول عن الالتزامات المالية الناشئة عن معالجة هذه القيم بواسطة النظام.

ومقارنة بمسير نظام ATCI وهو (CPI)، فإن المشارك المباشر مسؤول عن المعالجة التقنية لعمليات الدفع الخاصة بالمشاركين غير المباشرين كتنفيذ أوامر الدفع الخاصة به تماما.وكل مشارك مسؤول عن معالجة الاحتجاجات (التظلمات) أو الطعون الواردة من زبائنهم المرسلين لأوامر الدفع. [2]

المطلب الثالث: آلية عمل النظام

تحكم نظام المقاصة رزنامة تبادلات تحدد بمواقيت تسمى جلسات المقاصة، من خلال إرسال المشتركين لمعلوماتهم في شكل رسائل الكترونية، علما أن جلسات المقاصة محددة ب 03 جلسات يتم من خلالها تبادل حوالات القيم بين البنوك مرفقة بصور رقمية للصكوك و السفتجات و سندات الأمر تتم في شكلها ألعملياتي بعدة خطوات تتمثل في مراحل عمليات التبادل و كيفية نقل المعلومات:[3]

أ. **عملية الدفع:** تتمثل في تعليمة الكترونية تحمل رقمي البنك المرسل و وكالته ، و رقمي البنك المستلم و وكالته، و نوع العملية المراد القيام بها و أيضا نوع وسيلة الدفع المستعملة و كل العمليات المتعلقة بطرفي العملية طبقا لنظام التقييس الخاص بوسائل الدفع، تنشا عمليات الدفع على مستوى وكالات البنك المرسل، لتنتقل من خلال الحوالات إلى نظام المقاصة و منه إلى وكالات البنك المرسل إليه، و كل عملية تقيد برقم خاص في النظام برقم خاص يدعى Référence interbancaire d'opération: RIO".

ب. **رفض عمليات الدفع من قبل النظام:** هي عبارة عن تعليمة الكترونية، تحتوي على عمليات الدفع المراد رفضها طبقا لنظام التقييس الخاص بوسائل الدفع، تنشا عمليات الرفض في وكالات البنك المرسل

[1] المرجع نفسه، ص96.

[2] عليك ذهبية، المرجع نفسه، ص97.

[3] وثائق مركز المقاصة المصرفية، بنك الجزائر .WWW.BNA.COM

إليه لتنتقل من خلال الحوالات إلى نظام المقاصة و منه إلى وكالات البنك المرسل، و كل عملية رفض تتم من خلال النظام تقيد فيه برقم خاص يدعى RIO.

– **و الرفض يتم لأسباب التالية** :[1] استحقاقات غير قابلة للتعريف – حساب مصفى مقفل– مرسل عليه أو مرسل غير معروف – مئونة غير كافية – اعتراض على الحساب– صاحب الحساب متوفي– خطأ في الاستلام يتم تسويته– مبلغ أو تاريخ استحقاق محل النزاع.

و لا يمكن إصدار رفض بنكي إذا انقضى اجل الرفض و هو يساوي إلى اجل التسوية للعملية المراد رفضها، بعد الانقضاء لا يمكن إصدار رفض بنكي.

لا يمكن للمشارك المقدم أن يرفض الرفض، تخضع القيمة المتنازع عليها لتسوية خارج نظام المقاصة.

ج. حوالات ذهاب عملية الدفع remises aller d'opération: تحتوي على كل البيانات والمعلومات المتعلقة بوسائل الدفع المرسلة من طرف المشاركين في شكل رسائل الكترونية منظمة تجمع كل المعلومات،بحيث إن كل المشاركين في النظام لديهم رسائل مماثلة في الشكل و تنظيم المعلومات وهذا من اجل سرعة العمليات، يقوم الموزع المركزي بمراجعة تقنية لكل حوالات الذهاب والتأكد من صحتها، بعدها يتم إعلام المشارك المقدم للعمليات باستلام الحوالة عن طريق حوالة تأكيد الاستلام accusé de réception.

د. حوالات ذهاب عملية رفض الدفع: عبارة عن رسائل الكترونية منضمة تحوي كل البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية الرفض من طرف المشاركين ، و التي يتم انقضاء اجل تسويتها و كل المشاركين في النظام لديهم رسائل مماثلة من حيث الشكل و التنظيم لتسريع العمليات يقوم الموزع المركزي بمراجعة تقنية لكل الحوالات و التأكد من صحتها ثم إرسال حوالات تأكيد الاستلام accusé de réception لإعلام المشاركين باستلامه حوالات الرفض.

هـ. حوالات الرجوع remises retour: رسائل الكترونية تجمع العمليات حسب البنك المرسل إليه ونوع العملية و تكون إما خاصة بعمليات الدفع أو عمليات رفض عمليات الدفع ، تحوي كل البيانات والمعلومات، ترسل في نهاية جلسة المقاصة.

و. حوالات الإلغاء remises d'annulation:تحوي طلبات إلغاء العمليات المبعوثة، ترسلها البنوك المرسلة، حيث يتم الإلغاء قبل نهاية المقاصة التي أرسلت فيها العملية المراد إلغاؤها أي قبل إن ترسل في حوالة رجوع هاته الجلسة إلى البنك المرسل إليه، في هاته الحالة تحول العمليات الملغاة في الاتجاه الأخر للمقاصة في النظام.

[1]–ملحق النظام رقم 05–06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، المتعلق بمقاصة الصكوك و أدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصدر بتاريخ 23 افريل 2006، ص 31.

ز.**حوالات الصور remises images:** رسائل الكترونية تحتوي على صور الصكوك والسفتجات والسند لأمر، والرقم الخاص RIO لعمليات دفع هاته الصور تجمع بحسب البنك المرسل إليه، تقيد بمواصفات فنية، في حالة عدم التقيد بها من طرف المشاركين، يتم رفضها فنيا من قبل المسير للنظام تعاد العملية أو الحوالة من طرف المشارك آدا ما أراد المشارك إتمام العملية.

– **الجانب المالي للعملية:**يعطي نظام المقاصة الآلية مجموعة من الآليات للمشاركين لمعرفة رصيدهم ومتابعته خلال جلسة المقاصة و في اليمين المواليين للمقاصة، من خلال آليات ووسائل و ذلك ب:

أ. حوالات ملخص التسوية remises de synthèse de règlement :

رسالة الكترونية تحتوي على المعلومات الخاصة بالتسوية ليوم المقاصة، تجمع الأرصدة المتبادلة للمشارك و نوعها (دائنة أو مدينة)، نوع عملية الدفع و المشاركين، ترسل في آخر يوم المقاصة أي بعد أن تتم التسويات بشكل كامل.

ب حوالات طلب الوضعية المالية Financial position request :

رسالة الكترونية، يرسلها المشارك إلى النظام يوم المقاصة، يطلب فيها بيان وضعيته المالية و المتمثلة في وضعية رصيده (دائن/مدين) و قيمته.

ج. الإنذار بتجاوز الحد المالي: يرسل النظام إلى المشارك إنذارا ماليا في حالة تجاوز رصيده المدين السقف المسموح به80%من الرصيد الأعلى المسجل خلال فترة معينة، يعلمه بأنه لم يعد بمقدوره القيام بالحوالات التي من شانها أن تزيد في رصيده المدين ما دام في مستواه الأعلى.

د. حوالات استحقاقات التسوية Echéancier de règlement: عبارة عن رسائل الكترونية يرسلها النظام، تحوي معلومات حول الرصيد المتوقع للمشارك في اليومين المواليين للمقاصة تجمع خلالها الأرصدة المتوقعة مفصلة حسب التاريخ، نوع عمليات الدفع و المشاركين، لإعطاء نظرة مستقبلية.

– الجانب التنظيمي ليوم المقاصة (كيف يتم تسلسل المقاصة):

أ. يوم التقديم journée de présentation:هو تاريخ معالجة الحوالات من قبل النظام من حيث الشكل الفني.

ب. يوم المقاصة journée de compensation: يبدأ يوم من قبل على الساعة 3:30 زوالا و ينتهي في اليوم ذاته على 12:30 و يعتمد هاد اليوم بالنسبة لكل وسائل الدفع لمعالجة القيم المستلمة.

ت. تاريخ التقديم date de présentation:عندما تقدم القيم للمعالجة في يوم المقاصة و التأكد من استكمالها المواصفات الفنية المتفق عليها يتم معاينة تاريخ اجل التسوية يكون تاريخ التسوية اليوم الموالي لذلك.

ث.**الجلسات séances:** فترة تقديم خلال يوم المقاصة، يتم توزيع حوالات الرجوع في أخرها إلى المشتركين.

ج ساعة إقفال يوم التبادل Heur d'arrêté de la journée d'échange:

أخر ساعة في يوم المقاصة لقبول تقديم الحوالات.

د. ساعة إقفال اليوم المحاسبي Heur d'arrêté de la journée comptable:

ساعة إقفال نتائج المقاصة المتعددة الأطراف للنظام.

خلاصة

زاد إنتشار العمليات المصرفية من صعوبة أداء عملية المقاصة يدويا، الأمر الذي جعل الحاسب الآلي يؤدي دورا متميزا في عمليات المقاصة الالكترونية، فهي كما سبق ذكره من خلال هذا الفصل نظام لإجراء عملية التقاص بين المصارف إلكترونيا، أي أنها عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور كانت بوسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

ومن صور المقاصة الإلكترونية نجد نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS والذي يعتبر نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وكذا نظام المقاصة الإلكترونية ATCI وهو نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت اشراف وإدارة البنك المركزي.

الفصل الثاني :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

– وكالة تيارت 540–

تمهيد :

لقد تطرقنا فيما سبق الى الجانب النظري للعملية المقاصة الالكترونية و تعرفنا من خلاله الى ماهية المقاصة الالكترونية و أهدافها، أهميتها، صورها، وأهم الوسائل الدفع المتداولة في البنوك و التي تخضع لعملية المقاصة الالكترونية ومنه سوف نحاول ان نتطرق إلى المعالجة الآلية و المحاسبية لتلك الوسائل في نظام المقاصة الالكترونية حيث قمنا بدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري الوكالة رقم 540

وذلك من خلال محورين أساسين هما :

المحور الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة الميدانية

المحور الثاني : المعالجة الآلية و المحاسبية لوسائل الدفع في نظام المقاصة الالكترونية

المبحث الأول:التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري

أولا :نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66–178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. وعلى الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ،إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ،التجارة ،الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.و في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88–01 و 88–03 و 88–04 لـ 12 جانفي 1988 و قانون 88–119 لـــ 21 جوان 1988 و قانون 88–177ل28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري،و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع ارنسنو شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية.[1]

نهاية سنة 2018 تم رفع رأس مال لبنك إلى 150 مليار دينار جزائري.

ثانيا :الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل (01.02) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

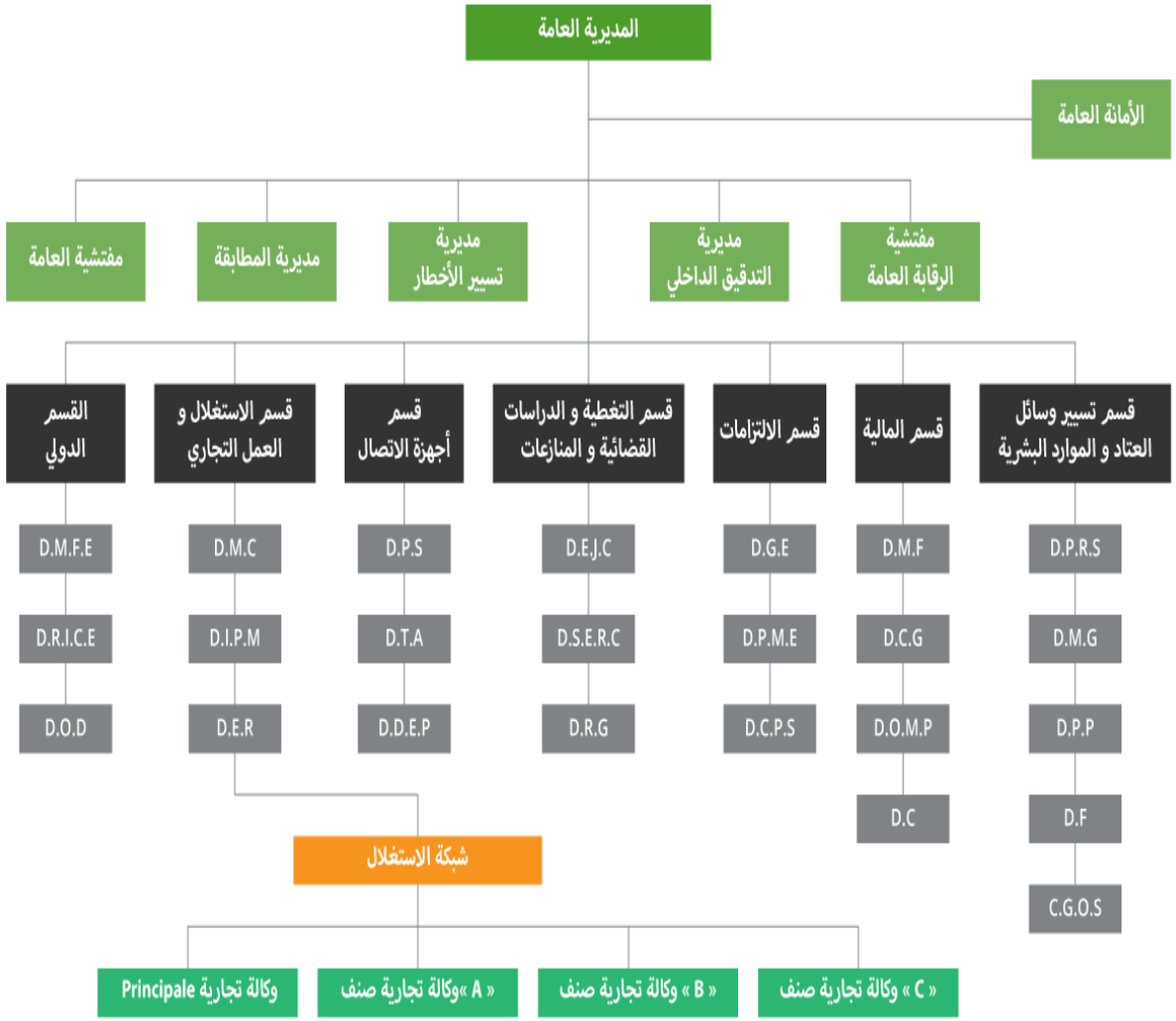

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

[1] **الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz**

الجدول رقم (01.02): المديريات المركزية للبنك الوطني الجزائري.

الهياكل التابعة للقسم الدولي	**الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**
DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج	**DGE:**مديرية المؤسسات الكبرى
DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية	**DPME:**مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
DOD : مديرية العمليات المستندية	**DCPS** :مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري	**الهياكل الملحقة بقسم المالية**
DER: مديرية تأطير الشبكات	**DC:**مديرية المحاسبة
DMC:مديرية التسويق و الاتصال	**DOMP:**مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
DIPM:مديرية وسائل الدفع و النقد	**DCG:**مديرية مراقبة التسيير
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	**DMF:**مديرية السوق المالي
DDEP:مديرية تطوير الدراسات و المشاريع	**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية**
DTA:مديرية التكنولوجيات و الهندسة	**DPRS:**مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
DPS:مديرية الإنتاج و الخدمات	**DMG:**مديرية الوسائل العامة
الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات	**DPP:**مديرية المحافظة على التراث
DSERC:مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض	**DF:**مديرية التكوين
DEJC:مديرية الدراسات القانونية و المنازعات	**CGOS:**مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
DRG:مديرية تحصيل الضمانات	

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر2022

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية و التجارية لهذا المصرف إلى غاية 2019/12/31.

أولا :إحصائيات مهمة عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 2022[1]

الجدول رقم (01.02):احصائيات عن البنك الوطني الجزائري

– الوكالات تجارية موزعة على التراب الوطني	223
– المديرية الجهورية للاستغلال	21
– موزع آلي للأوراق النقدية(DAB)	180
– شباك آلي للبنك(GAB)	99
– الموظفين	5000
– بطاقة بنكية	380000
– حساب الزبائن	2478493
وكالة مخصصة حصريا للصيرف الاسلامية	08

الجدول رقم (03.02): النتائج المالية للبنك الوطني الجزائري

– المنتج البنكي الصافي:	94617 مليون دج.
– الناتج الإجمالي للاستغلال:	70294 مليون دج
– ناتج الاستغلال:	57944 مليون دج
– الناتج الصافي:	46690مليون دج

الجدول رقم (04.02): النتائج التجارية للبنك الوطني الجزائري :

– الميزانية الإجمالية	4481253مليون دج.
– إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة)	18866679مليون دج
– توظيفات الزبائن	1439863مليون دج.
– جاري القروض العقارية	102087 دج.
– جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	42419 مليون دج

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائرى http://www.bna.dz

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

1 .تقديم وكالة تيارت 540 :تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:[1]

الجدول رقم(05.02) :توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	02	المدير المساعد
Chef service	02	رؤساء المصلحة
Chef de section	02	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèle	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	21	المجموع

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أن وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية سنة 2017 ، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك وتلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية ، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف.

[1] رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (02.02) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

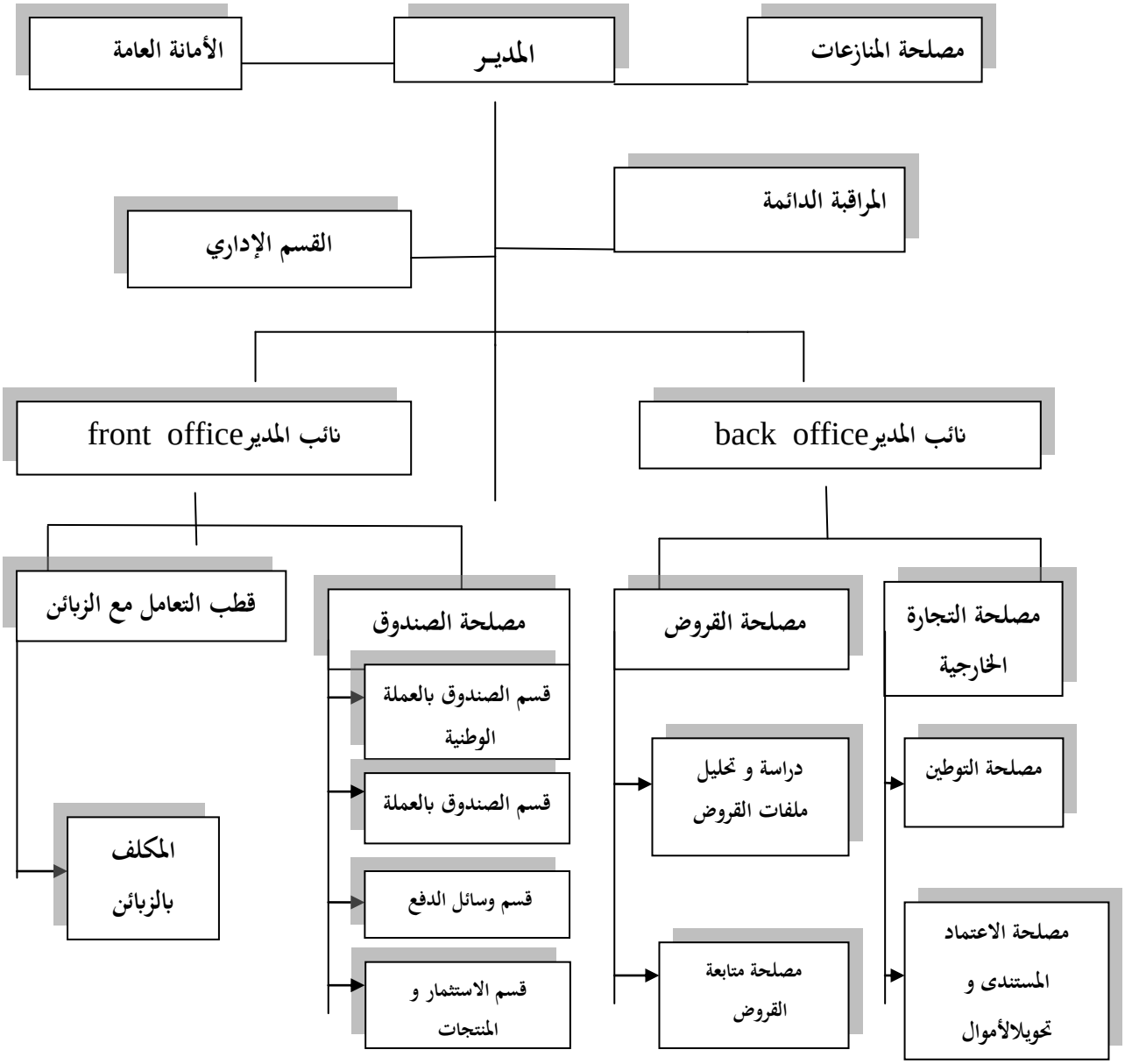

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي :[1]

1-<u>الخدمات المقدمة للأفراد</u> :وتضمن مايلي:

-خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

-خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أوبا لعملة الصعبة.

-خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحبCIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت(24سا 24 /سا)،و7(أيام7 /أيام)وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة

-خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون.

-خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر الادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

-تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع ،بناء ذاتي.

-تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات ا لسياحية الموجهة للأفراد. ودمة كراء صناديق.

- تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة و الممتلكات.

2-<u>الخدمات المقدمة للمؤسسات</u>:وتتمثل في خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة وإصدارا لشيكات.

- **الخدمات المساعدة** : وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء،تطوير وتوسيع المؤسسات وخدمات الادخار والتوظيف.

-**التمويلات**:وتضم:

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير).

- تمويل الاستثمارات.

- التمويل من خلالا لإمضاء(رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء،ضمان الدفعة المقدمة) .

- تمويل السيارات :وتشمل تمويل السيارات النفعية.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://www.bna.dz

–خدمات على مستوى دولي وتشمل:

– تنظيم تدفقات التجارة الخارجية(الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير.)

- ضمانات دولية(للاستيراد والتصدير.)

المبحث الثاني : تقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة ميدانية لموضوع المقاصة الالكترونية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA ،يتم من خلاله الالتماس بالجوانب الأساسية والمعالجة الآلية لكل من : الشيكات ، الكمبيالة و التحويلات لأنهم أكثر تداولا .

المطلب الأول: المعالجة الآلية و المحاسبية للشيكات

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم المراحل الأساسية والمعالجة الآلية و المحاسبية للشيكات في نظام المقاصة الالكترونية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت 540.

كما سبق الذكر أن الشيك هو وسيلة دفع يقوم من خلالها الشخص الذي يوقع على الشيك يدعى الساحب بإصدار أمر للبنك الذي يتعامل معه (يسمى المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين لشخص ما يسمى المستفيد، حيث تتيح المقاصة عن بعد إمكانية معالجة الشيكات وصرفها في غضون 3 أيام.

ومن اجل السير الحسن لعمليات المقاصة الإلكترونية تم استحداث شيكات تعتبر إضافة حديثة الى المميزات القانونية المحددة للشيكات في المادة 472 من القانون التجاري المذكورة سابقا ، و تسمى بالشيكات المؤمنة و الموحدة **les Chèques Normalisées** ، وذلك للوصول إلى شكل موحد لتسهيل المعاملات بين البنوك ،فقد تم تغيير الشيكات من خلال ضبط مقاس الشيك ، ضبط وزن الشيك بالورق و نوعيته ، نص الشيك ، ضبط شريط الترقيم المخصص للترميز الإعلامي وهو بصري يتعرف على الكتابات الرقمية و لا يجب الكتابة عليه ، كشف الهوية البنكية .

الفرع الأول: الشيكات الصادرة sens aller

- **المرحلة الأولى:** عند استقبال الشيكات يقوم المكلف بالعملية بمراقبه دقيقة للشيكات من خلال ما يلي:

أولا: المعاينة على مستوى الشباك الأمامي traitement au niveau - front office :

تتم في الشباك الأمامي على مستوى الوكالة من أجل التحقق من صحة البيانات الموجودة على الشيك و المتمثلة في مايلي :

– المعلومات المتعلقة بالزبون (الاسم و اللقب ، العنوان او المقر الاجتماعي).

- كشف الهوية البنكية يقصد بها RIB ،لأنه ضروري يسمح بتبادل المعلومات حول مواطنهم البنكية و المعالجة الآلية الأوتوماتيكية لعمليات الدفع، ومكون من 20 رقم مقسما على فئات تحتوي على دلالات وهي ترقيم البنك ، ترقيم الوكالة ، رقم الحساب ، تصنيف السلسلة ، ،رقم المفتاح .
- رقم الشيك يحتوي على 7ارقام متسلسلة .
- المبلغ بالأرقام و الأحرف .
- تاريخ و مكان تحرير الشيك .
- الإمضاء.

يتم تسجيل الشيكات في سجل خاص بذلك للمحافظة على الشيكات وضمان مسؤولية الاطراف .

ثانيا :المعاينة على مستوى الشباك الخلفي :traitement au niveau - Back office

بمجرد استقبال الشيك تتم المعاينة للمرة الثانية في الشباك الخلفي على مستوى قسم المقاصة ويقوم المكلف بالزبائن التأكد من أن الشيكات مقبولة في نظام المقاصة الآلية أي شيكات خضعت للتنميط **Normalisés**، والبنوك تكون مشاركة في المقاصة الآلية.

– يتم معالجة الشيكات الصادرة عن طريق تطبيق **BARBAROUSSE CAPTURE**

– المرحلة الثانية: التجريد المادي للشيكات في المقاصة الالكترونية

بعد الانتهاء من مرحلة المعاينة ننتقل الى مرحلة التجريد المادي للشيكات **dématérialisation** في المقاصة الالكترونية حيث يقوم المكلف بالعملية بالضغط على **scanarisation** بواسطة تطبيق **BARBAROUSSE CAPTURE** ويقوم بتمرير الشيكات عبر جهاز **scanar** ،حيث يمكن إعادة الشيك إلى مدخل البيانات في حالة و جود أخطاء ، إن كان هناك خلل مثل عدم وضوح صورة الشيك حيث يجب إعادة تصويره. وخلال هذه المرحلة نصادف ثلاث حالات:

- الشيكات ذات مبالغ اقل من **50000** دج تنسخ عبر جهاز السكانير و لكن لا تظهر صورتها في الشاشة عند البنك المسير لحسا ب صاحب الشيك.
- الشيكات ذات مبالغ اكبر من **50000** دج تنسخ عبر جهاز السكانير و تظهر صورته في الشاشة للتحقق منه، من ناحية : الإمضاء، الهوية البنكية، الختم، قيمة المبلغ، التظهير .

بعد إدخال صور الشيكات تأتي مرحلة تخصيب المعلومات بحيث يقوم المكلف بالعملية بإدخال كافة المعلومات : قيمة المبلغ كشف الهوية البنكية ، تاريخ إرسال الشيك ، ويتم إرسال الشيك أليا إلى مركز المقاصة الالكترونية CPI• على مستوى بنك الجزائر و هذا بعد إرفاقها بالمعلومات الخاصة

• CPI : Centre de Pré-compensation Interbancaire)

بكل شيك و يتم تخزين هذه المعلومات في نظام بنكي delta v8. ثم انتظار الرد فيستقبل التحويلات المالية الواردة من البنوك إلى مركز المقاصة ثم الوكالة. وبعد هذا يتم استقبال رقم الجلسة و تاريخها بالنسبة للشيك المرسل من مركز المقاصة إشعارا بالاستلام .

أحيانا تكون هناك حالات رفض الشيكات، فيتم النظر فيها و تسوية الخلل إن وجد . ومن ثم نستخلص حالتين :

- **حالة قبول الرسائل** : أي الموافقة على المعطيات من طرف المركز ، فتظهر على الشاشة أرقام أمام كل رقم حساب وبجانبه مبلغ الشيك المرسل الذي يدل على قبوله على مستوى **CPI(مركز المقاصة).**
- **حالة رفض الرسائل:** وفي هذه الحالة تظهر على الشاشة مبلغ الشيك المرسل و أصفارا أمام رقم الحساب وهذا يدل على رفض المركز لهذا الشيك.

المعالجة المحاسبية: يقيد البنك العملية المحاسبية التالية:

الحساب المدين (Débit) : مبلغ المقاصة الالكترونية (قيد التحصيل – مرحلة الذهاب) .

الحساب الدائن:(Crédit) : مبلغ مستحق بعد التحصيل.

ينتظر البنك ثلاثة أيام كأقصى حد بعد إرسال الرسائل لاستقبال إشعار من CPI يدل على الموافقة على تسديد ودفع مبلغ الشيكات المطلوبة من طرف نظام المقاصة الآلية. ويقيد البنك العملية المحاسبية في حساب المستفيد:

الحساب المدين (Débit) : مبلغ مستحق بعد التحصيل.

الحساب الدائن:(Crédit) : الزبون (المستفيد).

وفي حالة عدم استقبال إشعار التسديد، يرفض النظام ولا يتم تسديد مبالغ الشيكات للزبائن.

الجدول رقم (06.02): عدد الشيكات الصادرة في نظام المقاصة الالكترونية خلال سنة 2022

التاريخ	عدد الشيكات	المبالغ الاجمالية
جانفي2022	529	382672506,7
فيفري2022	506	408988850,8
مارس2022	466	377286456,1
افريل2022	506	399315095,7
ماي2022	506	471577781,1

جوان2022	486	404602320,5
جويلية2022	476	413917835,4
اوت2022	556	412444495,1
سبتمبر 2022	436	476870515,1
اكتوبر 2022	535	525251934,4
نوفمبر 2022	511	468951606,8
ديسمبر 2022	441	442513850,3
المجموع	5954	5184393248،00

المصدر : إحصائيات مقدمة من طرف المكلف بعملية المقاصة الالكترونية BNA 540

يوضح الجدول السابق حجم الشيكات المعالجة عن طريق نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2022 ، حيث يظهر لنا من خلاله الشيكات الصادرة التي تمت معالجتها مدة سنة لم يكن كبيرا و هناك استقرار نسبي في عدد الشيكات خلال سنة وهذا ما يدل على أن البنك يتعامل مع فئة معينة تتعامل بالشيكات الالكترونية أي عدم الإقبال الكبير للأفراد على التعامل بوسائل الدفع الالكترونية ويتعاملون نقدا وذلك بسبب حالة انعدام الرصيد الذي يصطدمون بها عند الوفاء بهذه الشيكات .

أما الشيكات المرفوضة فهي لا تسجل و لا تظهر في النظام .

الجدول رقم (07.02): العمولات المتحصل عليها من خلال مقاصة الشيكات الصادرة لسنة 2022

التاريخ	عدد الشيكات	العـــمولات(100 دج)	الرسم على القيمة المضافة (19دج)	المبالغ الإجمالية
جانفي2022	529	52900 دج	10051دج	62951دج
فيفري2022	506	50600دج	9614دج	60214دج
مارس2022	466	46600دج	8854دج	55454دج
افريل2022	506	50600دج	9614دج	60214دج

ماي2022	506	50600دج	9614دج	60214دج
جوان2022	486	48600دج	9234دج	57834دج
جويلية2022	476	47600دج	9044دج	56644دج
اوت2022	556	55600دج	10564دج	66164دج
سبتمبر 2022	436	43600دج	8284دج	51884دج
اكتوبر 2022	535	53500دج	10165دج	63665دج
نوفمبر 2022	511	51100دج	9709دج	60809دج
ديسمبر 2022	441	44100دج	8379دج	52479دج
المجموع	5954	595400دج	113126دج	708526دج

المصدر : إحصائيات مقدمة من طرف المكلف بعملية المقاصة الالكترونية 540 BNA

يمثل الجدول العمولات بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة المتحصل عليها في عملية المقاصة الالكترونية للشيكات الصادرة ، بحيث تقدر العمولة ب 119 دج (عمولة100دج + الرسم على القيمة المضافة 19%) لكل شيك تم معالجته ، وهذا ما يؤدي الى زيادة مداخيل البنوك من المقاصة الآلية بارتفاع عدد العمليات المحصلة.

الفرع الثاني: الشيكات الواردة sens retour:

المقاصة الواردة أي الشيكات الواردة المحررة من طرف عملاء البنك بعد التأكد من صحتها يتم معالجتها بواسطة التطبيق **BARABROUSSE GIP**، يتم من خلال المراحل التالية :

أولا : فتح الجلسة من خلال إدخال اسم المستخدم و كلمة المرور من اجل ظهور الصفحة الرئيسية الخاصة بالتطبيق **BARBAROUSE GIP** لغرض بداية جلسة جديدة لشيكات واردة حررت من طرف عملاء البنك للغير وبتم معالجتها أليا من خلال هذا التطبيق حيث تظهر لنا : الشيكات المرفقة بالصورة ، شيكات بدون صورة، شيكات مدفوعة، شيكات مرفوضة

كما ان هناك حالات رفض الشيك سواءا في مرحلة الإرسال أو الإياب لأنه يوجد خلل أو خطا او بسبب عدم وجود رصيد، عدم كفاية الرصيد، اختلاف التوقيع، الحساب مغلق، الشيك غير موحد و

غير مؤمن، الشيك مكرر، تفادي تاريخ الشيك أو تم دفع الشيك مسبقا ، التظهير غير صحيح، جلسة المقاصة غير مفتوحة ولا يمكن إعادة التقديم في نفس الجلسة، ثم يقوم الموظف البنكي بتحميل الشيكات التي ظهرت والقيام بتخزينها .

ثانيا : توجيه العملية للشخص المسؤول في الوكالة لتأكيد القرار وإعطاء أمرا لدفع للمستفيد حيث يرسل البنك الى مركز عملية المقاصة **CPI** القبول بالدفع وتقيد العملية كالآتي:

الحساب المدين (Débit) : الزبون.

الحساب الدائن:(Crédit) : مبلغ المقاصة الالكترونية (مرحلة الرجوع).

الجدول رقم(08.02) : الشيكات الواردة المرفوضة المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2022

التاريخ	الشيكات المعالجة	المبلغ الإجمالي	الشيكات المرفوضة(السبب)	
جانفي2022	545	716941756.35	27	24 شيك بسبب الرصيد 03 بسبب الإمضاء
فيفري2022	329	538725687;38	9	1معارضة، 1 شيك مزدوج 7الرصيد
مارس2022	333	765203733,9	11	3الإمضاء ، 8 الرصيد
افريل2022	332	735448798,5	33	2 الإمضاء ، 1مرسل مزدوج 30الرصيد.
ماي2022	347	654376598,8	25	2معارضة، 16 الامضاء 7الرصيد
جوان2022	350	705347366,9	28	15الامضاء ، 13الرصيد
جويلية2022	402	831656537,8	26	1شيك مزدوج ، 25الرصيد

اوت2022	405	745379483,9	31	2معارضة ، 16الإمضاء 12الرصيد 1شيك مزدوج
سبتمبر2022	426	987263737,8	33	27الامضاء ، 6الرصيد
اكتوبر 2022	412	639756827,4	29	3معارضة ، 26الرصيد
نوفمبر2022	511	856373733,8	35	17الامضاء، 15 الرصيد 3شيكات مزدوجة
ديسمبر2022	497	832265849,8	33	3معارضة 30الرصيد

المصدر : إحصائيات مقدمة من طرف المكلف بعملية المقاصة الالكترونية 540 BNA

نلاحظ من خلال الجدول السابق، معالجة الشيكات الواردة في نظام المقاصة الالكترونية ،حيث تظهر لنا عدد الشيكات المقبولة وعدد الشيكات المرفوضة التي تمثل نسبة **6،54%** من إجمالي الشيكات المقبولة وكانت قد تنوعت مابين شيكات مرفوضة بسبب نقص أو انعدام الرصيد بنسبة **63،43 %**من إجمالي الشيكات المرفوضة ، وشيكات مرفوضة بسبب عدم مطابقة الإمضاء بنسبة **30،39%**من إجمالي الشيكات المرفوضة ، وشيكات مرفوضة بسبب معارضة بنسبة **3،43%** وأيضا شيكات مرفوضة بسبب ازدواجية الشيك أي تم إرساله مرتين بنسبة **2،18%**، من خلال هذه النسب نلاحظ أن اغلب الشيكات المرفوضة كانت بسبب مشكل نقص الرصيد أو انعدامه وهذا مايجعل العملاء يفضلون التعامل نقدا بدل من وسائل الدفع الالكترونية .

المطلب الثاني: المعالجة الآلية و المحاسبية للتحويلات LES VIREMENT

سوف نعالج عملية التحويلات التي تتم في نظام المقاصة الالكترونية ألليا و محاسبيا :

التحويل هو عملية محاسبية يقوم من خلالها البنك بخصم مبلغ معين من حساب شخص ويقيد نفس المبلغ في حساب شخص آخر من نفس الفرع أو لحساب شخص من فرع أخر و نفس البنك، أو لحساب شخص من بنك أخر، وتعني كتابة أمر التحويل و توقيعه سحب ملكية الأموال بشكل نهائي و غير قابل للنقض لصالح المستفيد ،ويتم منح بيان للعميل يقوم يملئها الشخص الذي يريد تحويل مبلغ من حسابه إلى حساب شخص أخر و تتم العملية خلال 24 ساعة. كما يضمن البنك التحديد الدقيق للمصدر والمستفيد بالإضافة إلى عنوانه.

❖ **أنواع التحويلات :**

- التحويلات الداخلية (المحلية ، من بنك لآخر): المنشأ والمستفيد مقيمين في الجزائر.
- تحويلات التسوية: تحويل يسمح بارجاع معاملة تمت مقاصتها وتسويتها.
- التحويلات من الخارج قابلة للتحويل إلى دينار جزائري: المنشأ مقيم في الخارج والمستفيد مقيم في الجزائر. يتم تمثيل بنك الموكل من قبل بنك في الجزائر.

الفرع الأول : حالة الإرسال _ تحويلات صادرة aller Tele-composation

أ _ التحويلات من نفس الفرع

أولا: المعاينة المبدئية لأوامر التحويل

قبل تنفيذ أي أمر التحويل يجب التحقق من المعلومات المتعلقة بالزبون (الامر بالتحويل) ومنها اسم ولقب المستفيد أو اسم شركته ، ورقم حساب الساحب المراد خصمه ، ومبلغ التحويل بالأرقام و الحروف ، والإشارة إلى تاريخ أمر التحويل ، وتحديد الهوية والتفاصيل البنكية الخاصة بـ المستفيد وطبيعة التحويل (فوري ، مؤجل ، فردي أو متعدد دائم).

– إذا كان أمر التحويل دائم **La transaction virement permanent**

يجب أيضا أن يحتوي على تاريخ الاستحقاق الأول الذي يجب تنفيذ التحويل منه ، وعدد تواريخ الاستحقاق ، ومبلغ كل تاريخ استحقاق ، وتاريخ آخر تاريخ استحقاق للتحويل ، وتواتر تواريخ الاستحقاق (أسبوعية ، شهرية ، ربع سنوية ، نصف– سنويًا أو سنويًا) ، يوم التنفيذ ، فترة التعليق (إمكانية التعليق لمدة محددة يتم إبلاغها بناءً على طلب العميل).

يجب معالجة أي أمر تحويل يقدمه العميل قبل الموعد النهائي المحدد في الملف التعريفي ليوم المقاصة على الفور. بعد هذا الوقت ، يجب أن يتضمن إشعار الاستلام تاريخ اليوم التالي وإذا لم يكن هناك مخالفة يتم تسجيل أوامر التحويل بترتيب زمني في سجل مخصص لهذا الغرض ، وإذا كان هناك خلل يتم الاتصال بالعميل الذي يطلب التحويل من أجل إجراء التصحيحات اللازمة، اما في حالة عدم تصحيح الخلل أو الأخطاء يتم رفض أوامر التحويل غير المتوافقة وإعادتها كتابيًا إلى العميل.

تتم معالجة التحويلات داخل البنوك و فيما بين البنوك من خلال :

أ_على محطة إزالة الطابع المادي لنقل المعلومات

ب– على نظام المعلومات **DELTA V 8** للخصم من حساب العميل.

ثانيا :مواعيد المعالجة للتحويلات :

يجب تقديم أي أمر تحويل للمقاصة من قبل بنك الطرف الذي أصدر التعليمات في موعد لا يتجاوز

1 + j يوم عمل ، حيث يكون j هو تاريخ تحويل العميل، اما تاريخ التسوية بين البنوك للمقاصة يحدث في j، j هو تاريخ التقديم للمقاصة و يتم التخصيص لحساب الموكل في j. ويتم قيد حساب المستفيد في يوم عمل 1 + j، j هو تاريخ تسوية التعويض.

ثالثا: المواعيد النهائية لرفض التحويلات :

يحدث أي رفض للتحويل من قبل بنك المستفيد إلى بنك الطرف الذي أصدر التعليمات في يوم العمل1 + j ، حيث يكون j هو تاريخ التسوية في المقاصة.بعد هذه الفترة ، سيُطلب من البنك المستفيد دفع فائدة التخلف عن السداد البنكية المحسوبة على أساس معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر.ويتم تنفيذ التحويل الفوري فور تقديم العميل لأمر التحويل.

– يتم إدخال التحويلات الدائمة ، مرة واحدة فقط ، أثناء معالجة أمر التحويل الدائم.
– التحويلات بين البنوك التي تساوي مبالغها أو تزيد عن مليون دينار (1.000.000 دج) تتم معالجتها في الوقت الفعلي في نظام التسوية الإجمالي للمبالغ الكبيرة (RTGS).
– إذا كان مبلغ التحويل أكبر من **1.000.000** دج فان العملية تنفذ بطريقة إجبارية عبر النظام.
– إذا كان مبلغ التحويل أقل من **1.000.000** دج ، إمكانية تحويله عبر النظام بطلب من الزبون

رابعا: طريقة المعالجة :بعد إدخال أوامر التحويل مع تحديد نوع التحويل والاختيار التحويل في الفرع واستخدام المعاملة حسب طبيعة الحوالات على النحو التالي:

- "التحويل لمرة واحدة" « **La transaction « virement ponctuel**
- "التحويل المتعدد" **La transaction « virement multiple**
- "التحويل الدائم / المؤجل.« **La transaction « virement permanent/ différé**

ثم التحقق من صحة المعلومات في حالة عدم و جود خلل تكون الخطوات كالتالي:

- اعتماد أمر التحويل.
- تخزين أوامر التحويل المعالجة.
- إرسال إشعار الخصم إلى العميل الذي قام بالطلب
- إرسال إشعار الدفع إلى المستفيد l'avis de crédit

و تتم المعالجة المحاسبية كالتالي :

الحساب المدين (Débit) : حساب الآمر..Compte du donneur d'ordre

الحساب الدائن (Crédit): حساب المستفيد Compte du bénéficiaire .

ب: التحويل بين الوكالات: حيث يكون حساب المستفيد مقيما في وكالة أخرى تابعة لنفس المؤسسة ويتم على النحو التالي:

- **الحساب المدين(Débit):** حساب المنشئ. مبلغ التحويل + العمولة / ضريبة القيمة المضافة
- **الحساب الدائن(Crédit):** حساب الرابط (كود الوكالة المستقبلة) مبلغ التحويل.
- **الحساب المدين(Débit):** حساب الرابط (كود الوكالة المستقبلة) مبلغ التحويل
- **الحساب الدائن(Crédit):** العميل المستفيد. مبلغ التحويل

ج.التحويل بين البنوك :هو التحويل الذي يكون المستفيد منه مقيم في بنك آخر، ويكون أقل من مليون

العملية المحاسبية:

- **الحساب المدين(Débit):** حساب المنشئ (مبلغ التحويل + عمولة + ضريبة على القيمة المضافة)
- **الحساب الدائن(Crédit):** حساب تحويل ما قبل المقاصة(مبلغ التحويل.)

د تحويل التبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) : (تبادل البيانات الرقمية) الذي يتحقق باتفاقية موقعة بين البنك وعميله تسمح للأخير بتنفيذ رواتب موظفيه على مستواه. عبر E-BANKING

ويتم تنفيذ تكامل تحويلات التبادل الإلكتروني للبيانات على نظام DELTA على مستوى الفرع بواسطة DIPM

يباشر الوكيل بإلصاق رقم الحدث (506) وإجبار مفتاح المدير على التحقق على النحو التالي:

يتم التوليد عن طريق إغلاق وإعادة فتح BFI Presentation.

عند J تحرير حالة القيم بدون رمز الصور المرسلة.

عند j+ 1 التحقق من الحالات المقبولة من قبل المكتب الرئيسي.

المعالجة المحاسبية:

- **الحساب المدين(Débit):** حساب تحويل ما قبل المقاصة.
- **الحساب الدائن(Crédit):** حساب خاص بضبط تحويلات المستقبلة مابين البنوك
- **عن طريق التحويل PAR VIREMENT**
- **الحساب المدين(Débit):** حساب خاص بضبط تحويلات المستقبلة مابين البنوك
- **الحساب الدائن(Crédit):**حساب خاص بضبط التحويلات المستقبلة بين البنوك (الوكالة التي قامت بالتحويل)

الجدول رقم(09.02): عدد التحويلات الصادرة التي تم معالجتها في نظام المقاصة الالكترونية سنة 2022

التاريخ	عدد التحويلات	المبالغ الإجمالية
جانفي2022	504	626000160.11
فيفري2022	490	593465893,76
مارس2022	415	576398585.76
افريل2022	506	603658278,84
ماي 2022	413	587568474,88
جوان2022	403	498650322,76
جويلية 2022	502	604563765,54
اوت 2022	510	635275386,36
سبتمبر 2022	480	573674873,56
اكتوبر 2022	512	673947485,95
نوفمبر 2022	504	648573848,48
ديسمبر 2022	510	667354747,64

المصدر : إحصائيات مقدمة من طرف المكلف بعملية المقاصة الالكترونية 540 BNA

يظهر لنا من خلال هذا الجدول عدد التحويلات الصادرة في نظام المقاصة الالكترونية لسنة 2022 حيث يمكن القول أنها بنسبة اقل مقارنة بالتحويلات الواردة ، مثلها مثل الشيكات حيث لا تظهر حالات الرفض في النظام لأنها ترفض قبل معالجتها في نظام DELTA V8

الفرع الثاني : معالجة التحويلات الواردة RETOUR:

تتم معالجة التحويلات المستلمة من خلال ما يلي :

المرحلة الاولى على مستوى محطة إزالة الطابع المادي :بعد فتح الجلسة أي عرض CIB يقوم الموظف البنكي على مستوى الشباك الخلفي بالخطوات التالية :

- تحميل دفعات الحوالات الواردة من المقاصة (ملفات RCP)
- التحرير اليدوي لتقرير التحويلات المستلمة
- الكشف المرئي للحالات المرفوضة و يتم القيام بالفحوصات الضرورية للمعلومات الواجب ذكرها والمذكورة سابقا ؛
- معالجة حالات رفض التحويلات والسبب وانشاء ملف خاص بدلك .

المرحلة الثانية على مستوى نظام DELTA V8:

يتم الدمج التلقائي للتحويلات المستلمة في حسابات المستفيدين وإغلاق جلسة **BARBAROUSSE GIP**

تتم العملية المحاسبية على النحو التالي:

- **الحساب المدين (Débit):**_حساب الرابط (كود الوكالة المستلمة) مبلغ التحويل.
- **الحساب الدائن(Crédit):** العميل

الجدول رقم (02. 10) التحويلات الواردة (VISM) التي تمت معالجتها في نظام المقاصة الالكترونية سنة 2022.

التاريخ	عدد التحويلات الواردة	المبالغ الاجمالية
جانفي2022	1998	137459647,66
فيفري2022	1998	137459647,66
مارس2022	1998	137459647,66
افريل2022	1998	137459647,66
ماي 2022	1998	137459647,66
جوان2022	1998	137459647,66
جويلية 2022	1998	137459647,66
اوت 2022	1998	137459647,66

سبتمبر 2022	1998	137459647,66
اكتوبر 2022	1998	137459647,66
نوفمبر 2022	1998	137459647,66
ديسمبر2022	1998	137459647,66

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف المكلف بعملية المقاصة الالكترونية BNA 540

الجدول يوضح لنا عدد التحويلات الواردة التي تمت خلال سنة 2022، و هي عبارة عن تحويلات دائمة La transaction « virement permanent. المتمثلة في رواتب الموظفين حيث عدد التحويلات لا تتغير إلا انه هناك أحيانا يكون تغير طفيف يكون في جانب المبالغ الإجمالية أثناء غياب احد الموظفين أو مشكل في المنح العائلية الخاصة بهم ،ولا يوجد أي رفض في عملية التحويلات الواردة .

المطلب الثالث : المعالجة الالية و المحاسبية للكمبيالة :

وفقًا للقانون، يجب أن تحتوي الكمبيالة على 8 معلومات إلزامية وأخرى اختيارية وهي:

1_ المعلومات الالزامية :

أ – تسمية "الكمبيالة" بحيث لا يكون هناك شك في طبيعة العملية،

ب – ذكر "الرجاء الدفع" وهو تفويض لدفع مبلغ ثابت ،

ج – بيان تاريخ انتهاء الصلاحية ،

د– اسم المستفيد. عادة ما يكون هذا هو اسم البنك،

هـ – اسم المسحوب عليه.

و – مكان الدفع ،

ز – توقيع

ح – تاريخ ومكان الإنشاء.

2_ معلومات اختيارية

- التوطين وهو المؤشر الموجود أسفل الاسم
- عنوان المسحوب عليه ، البنك الذي كلفه بدفع الكمبيالة ؛
- البند المجاني أو بالمقابل الذي يعفي أو لا يعفي البنك من الاعتراض على الكمبيالة التي لم تُدفع في تاريخ الاستحقاق ؛

- التظهير وهو التزام من قبل الغير بدفع الكمبيالة إذا لم يتم الوفاء بها في تاريخ الاستحقاق من قبل المسحوب عليه. تتم الإشارة إلى التظهير على الجانب الأيسر الأمامي للكمبيالة بعبارة " Bon pour aval.

الخطوات التي يجب اتباعها عند استلام الكمبيالات التجارية للتحصيل:

_عند استلام الكمبيالة :

- ضمان الامتثال للمعلومات الإلزامية الموجودة على الورقة خلاف ذلك، يتم رفضهم عند الشباك الأمامي في البنك
- الترقيم (رقم الأمان يجب أن يتكون من 7 أرقام) وتسجيل الأوراق التجارية في سجل مصمم لهذا الغرض.
- القيام بعمل نسخ من كل عنصر (الكمبيالة) وإرسال النسخ الأصلية الى مركز المقاصة الالكترونية قبل 10 أيام من تاريخ الاستحقاق.
- الشروع في المحاسبة على نظام معلومات DELTA V8(الدخول في المحفظة).

الفرع الأول : المعالجة في حالة الارسال Traitement sens aller

أ_ عرض البيانات الإلكترونية على محطة إزالة الطابع المادي. **TRAITEMENT SUR STATION DEMATERIALISATION** عن طريق القيا م بتحرير حالة القيم بدون قيم الصور المرسلة في J، ثم القيام بتحرير بيانات القيم المقبولة في J + 1

- **الحساب المدين (Débit):** محفظة الشيكات للمقاصة (الدخول إلى المحفظة)
- **الحساب الدائن(Crédit):** تخليص الأداءات

عند تاريخ الاستحقاق تتم المعالجة من خلال نظام **DELTA V8** اي الخروج من المحفظة :

نفس الوكالات en intra

الحساب المدين (Débit):حساب تخليص الأداءات

الحساب الدائن(Crédit):محفظة شيكات المقاصة

بين البنوك En inter

الحساب المدين (Débit):_حساب ايداع الكمبيالات الصادرة

الحساب الدائن(Crédit):_محفظة شيكات المقاصة

ب– عند استلام الرد في عملية التحويل بين البنوك تكون المعالجة المحاسبية مع خصم عمولة و ضريبة على القيمة المضافة كالتالي :

01– في حالة الدفع:

- **الحساب المدين (Débit)::** حساب تخليص الاداءات encaissement agence effet
- **الحساب الدائن(Crédit):** العميل

02_في حالة الرفض:

- **الحساب المدين (Débit):** حساب الرابط
- **الحساب الدائن(Crédit):** حساب إيداع الكمبيالات الصادرة

مع خصم تكاليف الرفض وسيعيد بنك المسحوب عليه ورقة الدعم الورقي موضحًا سبب الرفض على الورقة المثبتة بالدعم .وعند استلام التغطية المالية تكون التسوية كالتالي :

- **الحساب المدين (Débit):** حساب ضبط إيداع واستقبال الكمبيالات للتخليص
- **الحساب الدائن(Crédit)** حساب إيداع الكمبيالات الصادرة

إذا لم يتم ملاحظة أي مخالفة ،تكون العملية المحاسبية كالتالي :

- **الحساب المدين (Débit):** العميل (المبلغ) + العمولة وضريبة القيمة المضافة
- **الحساب الدائن(Crédit):** حساب ضبط الكمبيالة المرسلة (المبلغ)

إذا تم العثور على مخالفة يعيد الموظف الورقة إلى بنك الساحب عن طريق تدبيس المذكرة التي تشيرإلى السبب المناسب للرفض وتكون العملية المحاسبية كالتالي :

- **الحساب المدين (Débit):**حساب ضبط الكمبيالة المرسلة .
- **الحساب الدائن(Crédit):**حساب ضبط و ايداع واستقبال الكمبيالات للتخليص.

الفرع الثاني : المعالجة في حالة الإياب traitement sens retour

يجب التأكد من وجود الدعم الورقي على مستوى الفرع و يجب عليه الحذر من مخاطر الأوراق التجارية الاحتيالية ، إي الاتصال بالعميل او إرسال طلب المصادقة على صحة المعلومات.إذ لم يتم ملاحظة أي مخالفة فان العملية المحاسبية تكون كالتالي :

- **الحساب المدين (Débit):** العميل (مبلغ الفاتورة) +العمولة و ضريبة القيمة المضافة.
- **الحساب الدائن(Crédit):** حساب ضبط الكمبيالة المرسلة (مبلغ الفاتورة).

الجدول رقم (11.02): عدد الكمبيالات المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية خلال سنة 2022

التاريخ	عدد الكمبيالات	المبالغ الاجمالية
سنة 2022	14	2000000 دج

المصدر : إحصائيات تحصلنا عليها من طرف المكلف بعملية المقاصة الالكترونية BNA 540.

الجدول يوضح إحصائيات الكمبيالات المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية حيث أنها بنسبة قليلة جدا تكاد تنعدم ، و هذا ما يؤكد لنا أن الأفراد لا يتعاملون بالكمبيالات كثيرا عكس الشيكات و التحويلات متداولة أكثر في البنوك .

- **المعوقات والعراقيل المصادفة إثناء عملية المقاصة الالكترونية :**

بالرغم من التطورات الحاصلة في مجال الصيرفة الالكترونية ومواكبتها، والتي تعد عملية المقاصة الالكترونية إحدى عناصرها الأساسية، إلا انه القطاع المصرفي يعاني العديد من المعوقات على المستوى العملي لتبنيه نظام المقاصة الالكترونية ، اذ نجد انه إقبال قليل على التعامل بالشيكات الالكترونية من قبل الأفراد حيث اغلب المعاملات تتم نقدا و ذلك بسبب حالة انعدام الرصيد الذي يصطدمون بها عند الوفاء بهذه الشيكات، حيث عدم كفاية الرصيد أو انعدامه الذي يضمن تغطية الأرصدة المدينة ،فان كل نقص في الرصيد الدائن لحساب التسوية الخاص بالعميل يترتب عليه تأجيل التسوية لفترة معينة حتى يتم تسوية الوضعية اي تسوية الرصيد الدائن.

من ناحية أخرى نقص القوانين و النصوص التشريعية التي تعيق السير الحسن لنظام المقاصة الالكترونية في القطاع المصرفي من حيث آليات وأسس تطبيقها ومبادئها و ما يترتب عن نتائجها من اجل معالجة كافة الثغرات و المشاكل التي يواجهها الموظف البنكي المكلف بذلك و كذا الالتزامات المترتبة على موظفي البنك ، فقد غلب عليه الجانب العملي اكثر من الجانب القانوني ونقص الكفاءة والتأهيل بالنسبة الموظفين المكلفين بنظام المقاصة الالكترونية.

إضافة إلى ذلك تعاني البنوك من نقص الأجهزة و الآليات المتخصصة في مجال نظام المقاصة الالكترونية على أكمل الوجه ، ايضا احتمال الخسارة جراء اختلال الهياكل العملية و المعلوماتية كما ينتج عنها أخطاء تقنية و بشرية التي من شانها ان تحد من عمل النظام ، كما تعتبر الأعطال التي تتعرض لها أجهزة الكمبيوتر و أدوات الاتصال و أخطاء البرمجيات و الإعلام الآلي تعتبر عموما من المخاطر التشغيلية وأيضا الغش و الاحتيال او خطر الاطلاع على المعلومات السرية بغرض التأثير على شخص يؤدي الى خسائر مالية .

و هناك عوارض أيضا تتعثر بسببها عملية المقاصة الالكترونية وترفض بسبب عدم قابلية احد الأرصدة او بسبب فني يتعلق بالمقاييس المتفق عليها قانونا لأدوات الدفع المقدمة للمقاصة وايضا حالات تتعثر فيها عملية المقاصة الالكترونية بحيث لا تتم عملية الارسال و لا تصل المعلومات الى مركز المقاصة و هنا السبب غي معروف لماذا لم تتم خطوات عملية المقاصة بالرغم من تتبع مراحلها بدقة و تبقى عملية المقاصة عالقة .

نلخص أهم العراقيل و المشاكل التي تواجه الموظفين البنكيين في نظام المقاصة الالكترونية :

- تصوير صورة الشيك وليس الأصل وصعوبة التعرف على ذلك.
- إعادة الشيكات من قبل البنك المسحوب عليه أسباب غير صحيحة .
- خطأ في تدوين سبب الإعادة الشيك من قبل البنك المقدم وإعادة الشيك للعميل بسبب غبر السبب الحقيقي.
- إرسال الشيك للتحصيل من خلال نظام المقاصة الالكترونية برقم خطا مما يؤدي إلى حرمان الشيك الذي يحمل الرقم الصحيح من الصرف.
- إعادة إرسال شيك تم قبوله سابقا.
- تصوير الشيك بطريقة خاطئة بحيث يكون وجه الشيك خلفه والعكس مما يؤدي إلى عدم وضوح صورة الشيك
- إرسال الشيك ببيانات خاطئة وإعادة إرساله مرة أخرى بالبيانات الصحيحة تعتبر دورتين وهذا مخالف للأصول وقواعد العمل
- مشاكل قطع الاتصال مابين المركز والفروع للبنك ومابين البنك ومركز المقاصة.
- عدم وضوح الأختام عند تدقيق صورة الشيك من قبل البنك المسحوب عليه في حين أنها تكون واضحة على أصل الشيك
- عدم قدرة البنك المسحوب عليه معرفة الشيكات والاستفسار عنها عند إعادتها من قبل نظام المقاصة الالكترونية
- إرسال شيكات للتحصيل بكتابة رسمية إلى البنك المسحوبة عليه في حين أنها مقدمة للتحصيل من خلال نظام المقاصة الالكترونية ومقبولة

_ طمس بعض بيانات الشيك الأساسية بواسطة أختام تستخدمها البنوك مما يؤدي على عدم وضوح الشيك

كل هذه المعوقات و المخاطر تؤدي الى خطر نظامي حيث يؤثر على السير الحسن للنظام ويحدث اضطرابات في الوظائف الأساسية لعملية المقاصة الالكترونية.

خلاصة :

لقد تطرقنا من خلال دراستنا الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 إلى تحليل أداء نظام المقاصة الالكترونية ، من خلال عمليات التبادل التي يعالجها النظام ، واليات عمله من خلال المعالجة الآلية و المحاسبية لأهم وسائل الدفع المتداولة في البنوك المتمثلة في الشيكات التحويلات والكمبيالات ،حيث تعرفنا على أهم المراحل المنتهجة في نظام المقاصة الالكترونية وأسس تطبيقها واخذ بعض الإحصائيات التي تعبر عن معالجة وسائل الدفع من خلال نظام المقاصة الالكترونية خلال سنة 2022.

وتم استخلاص بعض المعوقات او الصعوبات التي تتعثر بسببها عملية المقاصة الالكترونية والتي تؤدي بدورها الى ضعف تسيير النظام ونقص القوانين الخاصة بالأشراف و التنظيم مما يكسب النظام نوعا من التسيب في الخدمة مع تحديد المسؤوليات فيما يخص الوقوف على التنظيم العام للنظام و إعطاءه جانب ألي أكثر من اللازم بدون تدخل الجانب البشري.

الخاتـــــــمة

الخاتمة:

شهد النظام المصرفي الجزائري تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ،نتيجة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الداخلي والخارجي ،وهذا التطور كان نتيجة الإصلاحات المتعاقبة التي مرت عليه ،أهمها قانون النقد والقرض، سعيا بذلك لرفع وتيرة العمل المصرفي الجزائري، لتحسين من أداءه وزيادة فعالية العمل وعصرنه القطاع في الوطن ،لمواجهة التحديات التي تفرض نفسها داخليا وخارجيا ،تماشيا مع قرارات بازل الأخيرة التي تلزم البنوك إذا ما أرادت الحفاظ على مكانتها العالمية .

ومنه أصبح لابد من الاهتمام بالخدمات المصرفية وتنويعها والاهتمام بتكوين وتأهيل العنصر البشري لذالك لالمام بالتطورات الحاصلة في مجال الخدمة البنكية ،وكذالك الاهتمام بجانب التسويق المصرفي للتعرف على احتياجات السوق والمتعاملين والسعي الى اشباعها، وعليه كان لابد الاجتهاد الى تحديث وعصرنة اليات العمل في المصارف الجزائرية، والاهتمام اكثر بالابتكار وتطوير الخدمات المصرفية ونشر استخدام تكنولوجية الصناعة المصرفية ،والوصول الى تقديم خدمات عالية الجودة وإشباع رغبات العملاء للمحافظة على الحصة السوقية.

وكسعي حتمي في هذا المجال ،يشهد نظام الدفع على مستوى جميع مكوناته حركية كبيرة ،تتمثل في التكييف التدريجي والبطىء نوعا ما للسياسة الجديدة التي تسعى للرقي الى المستوى المطلوب ،بحيث استفادت المنظومة المصرفية من استعمال نظام المعلوماتية التي تشهدها المؤسسات المالية و المصرفية في الدول المتقدمة، و التي اصبحت تمثل العصب الرئيسي لأداء المصارف لمختلف الوظائف، زيادة على استعمال وسيلة جديدة من وسائل الدفع وهي الدفع الالي .

وباعتراف السلطات النقدية بوجود نقائص في المقاصة التقليدية سعت إلى وضع مشروع المقاصة الآلية حيز التنفيذ، بمساهمات عدة جهات مالية متمثلة في وزارة المالية ووزارة العدل والبريد و الموصلات ،لوضع هذا المشروع للاحتياط من النقائص المتوقعة .

و بالرغم من التكلفة التي كلفها مشروع نظام المقاصة الآلية نتيجة استعمال التقنيات الحديثة والتي بدأ استخدامها في جوان 2006، قد حولت المقاصة التقليدية من وسيلة دفع ذات نقائص إلى نظام آلي جديد أكثر فعالية ودقة في انجاز المهام .

- **اختبار فرضيات الدراسة:**
- **الفرضية الأولى: المقاصة الالكترونية تعتمد كليا في إجراءاتها على البعد الالكتروني المحض .**

تحتوي على شقين، الشق الأول يؤكد لنا صحة الفرضية بحيث أن المقاصة الالكترونية تعتمد على البعد الزمني مقارنة بالمقاصة اليدوية، إما بالنسبة للشق الثاني لا يؤكد لنا صحتها من خلال أن المقاصة الالكترونية تعتمد على البعد المكاني مابين البنوك فقط وليس مع العملاء .

- **الفرضية الثانية: تساهم المقاصة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات البنكية و الرفع من ربحية البنوك.** نؤكد صحتها حيث أن العملاء يتعاملون بالشيكات و التحويلات و الكمبيالات الالكترونية لتسهيل معاملاتهم ولان المقاصة الالكترونية تعتمد على البعد الالكتروني في نقل الحقوق المالية دون نقل نقود من شخص إلى آخر.
- **الفرضية الثالثة: تلقى وسائل الدفع المعالجة في نظام المقاصة الالكترونية قبولا عاما من طرف العملاء.** نؤكد صحتها حيث أن المقاصة الالكترونية تقوم بتسريع المعاملات المالية والتجارية ضمن بيئة نقية وقانونية مؤمنة يرفع من زيادة رؤوس الأموال وبتكلفة منخفضة واجتناب المخاطر المتعلقة بها.

- **نتائج الدراسة:**

كانت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة على شقين هما:

- **النتائج الايجابية على المنظومة المصرفية**

- تقليص اجل التسوية بين البنوك ،واختزال الاجراءات ،ووذلك بجمع ارصدة التسوية في حساب واحد .
- زيادة مداخيل البنوك من المقاصة الالية بارتفاع عدد العمليات المحصلة .
- تخفيض تكاليف المقاصة ،بالاعتماد الاليات الالكترونية في التحصيل الالي للعمليات بحيث تعتبر تكاليف ثابتة يتم تحصيلها بمرور الزمن ومن ثم تصبح الفائدة مرتفعة .
- التصنيف القانوني غلى المخالفات والتلاعبات في وجه التهرب من التسديد.
- ربط مختلف المشاركين في المقاصة الالية بشبكة الكترونية ،بحيث تتم المبادلات في شكل امن وتسهيل المراقبة للعمليات البنكية بصفة دائمة وفعالة .

- **النتائج السلبية على المنظومة المصرفية**

- النظام ذو تكاليف انشاء وصيانة مرتفعة .
- نقص التكوين في ما يخص الاطارات المتحكمة بالنظام والتي تستخدم تكنولوجيا الاعلام والاتصال ووسائلها الحديثة .

على المستخدم أن يكون قادرا على التكيف مع استخدام الحاسوب بالإضافة إلى اتصاله المستمر بشبكة الانترنت .

- الصعوبة في إمكانية تطبيق القوانين الخاصة المتعلقة بالتوقيع الالكتروني

- **الاقتراحات :** في ظل النتائج السابقة نستخلص الاقتراحات التالية :
- نجد انه على المؤسسات المالية التي تستعمل هذا النظام يجب ان تطبق القونين و القرارت التي اتخذت لتسييره بحذافيرها ،وعدم خرق القواعد عندما ياتي التطبيق الميداني لها .
- تجديد الدراسات المكثفة في هذا المجال لمواجهة المشاكل والعقبات المتوقعة وايجاد حلول مسبقة لها .
- تكوين الموظفين في مصلحة الدفع في ما يخص مثل هاته الانظمة الجديدة .
- تفادي تراكم العمل والاخطاء الناجمة عن عدم توزيع المهام على الموظفين ،بحيث يجب توزيع المهام حسب مراحل المقاصة الالية ، لكي لا يقوم كل موظف بعمل زائد على الاعمال الاخرى وبالتالي زيادة الاخطاء ومنه يحدث تعطيل في النظام .
- على البنك المركزي تكوين لجنة مراقبة المصارف المنظمة والتي تعمل بنظام المقاصة الالية باعتباره الهيئة الوحيدة المسؤولة عن سن مثل هاته القوانين ،ليكون قريب من الميدان وقادر على تطبيق ماجاء في خطة المشروع .

- **افاق الدراسة :**

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع واهم التحديات التي تواجه نظام المقاصة الالية في الجزائر، الا انه تبقى بعض الجوانب التي تستدعي فتح ابواب بحوث علمية جديدة من بينها :

- مراقبة التسيير وتسيير المخاطر المتعلقة بنظام المقاصة الالية في الجزائر
- اليات مواجهة المعوقات التي تقف عائقا في انتشار وتطور وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.

قائمـــــة المراجـــــع

- **القران الكريم**

📖الكتب

🗎 إبراهيم إسماعيل إبراهيم الربيعي، قاسم حسان شاني، **مسؤولية المصرف المدنية عن صرف صك مزور من خلال المقاصة الالكترونية (دراسة مقارنة)**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع2، 2018.

- إبن زكريا، أبي الحسين أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ج2، 11اكتوبر 2007.

- إبن منظور، **لسان العرب**، ج11، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ الإسلامي، لبنان، ط2، 1992

- إبن منظور، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط3، 1999،

- أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية**، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1998.

- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة بولاق ،1912

- أحمد محمود المساعدة، **التحويل المصرفي الإلكتروني (دراسة مقارنة)**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع1، 2015،

- آسيا سعدان، وآخرون، **دراسة تحليلية لواقع المقومات القانونية للصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، ع2، 2019،

- إيمان الشحات مصطفى محمد، **المعاملات المتعلقة بالأوراق التجارية بين الواقع العملي والفقه الإسلامي**، مجلة الدراسات العربية، ع6، 2016.

- بان ياسين مكي، فايزة حسن مسجت، **واقع تطبيق المقاصة الالكترونية في المعاملات المصرفية في العراق للمدة 2011-2017**، مجلة العلوم الاقتصادية، ع59، 2020

- بوخاري فاطنة، **تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا** – دراسة حالة الجزائر –، مجلة جديد الاقتصاد، ع1، 2021.

- تومي إبراهيم، **"تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (ARTS) والمقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (ATCI) في النظام المصرفي الجزائري خلال عقد من الزمن 2006-2015**، مجلة العلوم الإنسانية، ع1، 2017..

- جاسم المناعي، **مقاصة الشيكات في الدول العربية، اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، صندوق النقد العربي**، أبو ظبي، 2008.\

- جلولي سهام، منصور الشريفة، **المعاملات المالية الإلكترونية بين البنوك المصرفية (دراسة حالة الجزائر)**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ع3، 2018.
- حمودي فريدة، **التجارة الإلكترونية في القانون الجزائري**، حوليات جامعة الجزائر 1، ع4، 2020، .
- خالد زين العابدين ديرشوي، وآخرون، **المقاصة في الحقوق – دراسة فقهية تحليلية** –، المجلة الدولية للتراث في الإسلام، الثروة والتمويل، ع1، 2020
- دراجي كريمو، **بن دعاس زهير، تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية (ARTS & ATCI) في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، ع2، 2016..
- دغيش أحمد، **الشيك وفق التعديل الجديدة للقانون التجاري الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع4، 2011.
- رابح حمدي باشا، **وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجار، ع4، 2011.
- زايد محمد، **البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، ع2، 2021.
- زحوفي نورالدين، زمالة عمر، **التحويل المالي الإلكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، ع1، 2018.
- زغدار أحمد، حميدي كلثوم، **تقييم اداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTS) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2014**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع2، 2015.
- سلاوني حنان، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في ترقية المنتجات المالية والمصرفية**، مجلة الإقتصاد والتنمية، ع1، 2013..
- عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني المصري الجديد، نظرية الإلتزام بوجه عام، الأوصاف – الحوالة – الانقضاء**، ج3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1958.
- عبد الرزاق بن حبيب، خالدي خديجة، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2015.
- عبد العزيز بن سعد الدغيثر، **الشيكات مفهومها وجرائمها والعقوبات المترتبة عليها** – دراسة مقارنة –، شبكة الألوكة، 2018.

عصام حنفي محمود، **الأوراق التجارية: الكمبيالة – سند الأمر – الشيك**، دروس ومحاضرات بكلية الحقوق – جامعة بنها، مصر، 2010.

- الفريحات، أحمد خليل، **أثر إستخدام المقاصة الإلكترونية للشيكات على أعمال البنوك التجارية الأردنية، 2011** (،دراسة ميدانية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مجلة 35، العدد 01، مصر.

- الفريحات، أحمد خليل، **أثر إستخدام المقاصة الإلكترونية للشيكات على أعمال البنوك التجارية الأردنية، 2011** (،دراسة ميدانية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مجلة 35، العدد 01، مصر
- فضيل فارس، **التطبيقات البنكية – محاضرات وتطبيقات** –، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، دط، 2018.
- كردي نبيلة، **المقاصة الإلكترونية للشيكات**، مجلة النبراس للدراسات القانونية، ع1، 2021
- كون فتيحة، **نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، ع7، 2017،
- محرز نور الدين، صيد مريم، **نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الاشارة لحالة الجزائر** ،مجلة الاقتصاد الجديد /العدد :02 ــ جانفي 2010 المركز الجامعي سوق اهراس .
- محمد الأمين مومني، **الشيك الإلكتروني المفهوم والأهمية**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، ع1، 2020.
- مساعد بن عبد الله الشريدي، الشيكات **المحررة على غير نماذج البنك وآثار عدم الوفاء بها في النظام السعودي** – دراسة تأصيلية –، مجلة كلية الشريعة والقانون، ع32، 2018.
- هيثم محمد حرمي شريف، **النقود الإلكترونية (ماهيتها – أنواعها – آثارها)**، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، ع72، 2020، .
- وضاح سعود العدوان، **موقف المشرع الأردني من جرائم إصدار الشيك بدون رصيد**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2، 2018،

الرسائل العلمية

- الدكتوراه

- دحية رباب، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الاشارة إلى حالة الجزائر**– دراسة تحليلية –، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر3، 2020/2019.
- دحية رباب، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر** – دراسة حالة –، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر 3، 2020/2019،
- زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** –، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005،

– سعدون رفيق، **دراسة أثر تسويق الخدمات المالية على رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر** – المسيلة –، أطروحة دكتوراه، تخصص تسويق العمليات المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3، 2020/2019،

– كان أمينة ، **الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي–حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 3، 2014/2013.

– مسيردي سيد أحمد، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية** – دراسة مقارنة –، اطروحة دكتوراه، تخصص قانون خاص، جامعة أبو بكر بلقايد، 2018/2017،

– مسيردي سيد أحمد، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية** – دراسة مقارنة –، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017

– الماجستر

– إبتهال جاسم محمد الحديدي، **المقاصة المصرفية الإلكترونية** – دراسة مقارنة –، رسالة ماجستير، تخصص قانون خاص، جامعة الشرق الأوسط، 2020،

– رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

– رشا منير يوسف خضر، أثر **جودة خدمة الصراف الآلي على رضا العملاء (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، تخصص غدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2019،

– صفاء يوسف القواسمي، **المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني**، رسالة ماجستير، تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009

– لوصيف عمار، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008،

– معزي صونية، **وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي**، رسالة ماجستير، تخصص قانون أعمال، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009، ص60.

– معطى سيد أحمد، **واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال على أنشطة البنوك الجزائرية** – دراسة تحليلية إسبيانية، حالة بنوك سعيدة–، رسالة ماجستير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص66

الماستر

– أعمر خمري، **السندات التجارية في منظور المشرع و التاجر الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جامعة تيزي وزو، 2019/2018، ..

– حليمي فتح الله يزيد، **واقع البنوك التجارية وتحدياتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة** – دراسة ميدانية في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2015، .

– زرادني ليندة، **فعالية تطبيق المقاصة الإلكترونية في تنظيم العلاقات بين البنوك** – دراسة ميدانية لعينة من الوكالات البنكية بأم البواقي CNEP 256 و316 BNA–، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014

– العاطي رقية، حاج أحمد عائشة، **دور المقاصة الإلكترونية في تطوير النظام البنكي** – دراسة ميدانية للبنوك بولاية أدرار، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018

– عائشة بوثلجة، **الصيرفة الإلكترونية**، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021/2020، .

– عليك ذهبية، **دور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصرنة النظام المصرفي الجزائري** – دراسة تحليلية وتقييمية خلال الفترة 2018/2013–، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حيي فارس، المدية، 2021/2020، .

– فوزية زحاف، **نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية** – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي 324 –، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، .

– قندوز رونق، **الإطار القانوني للمقاصة البنكية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة آكلي محند أولحاج –البويرة، 2021/2020

– لجدل رؤوف، بسطي هشام، **مدى تطبيق المقاصة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2006–2016)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، .

– محمد رمضان عكسه، **التنظيم القانوني للشيك في التشريع الجزائري**، مذكرة ماستر الحقوق خاص قانون الاعمال ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، جامعة الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ، السنة 2019/2018،ص8.

- القوانين

- نظام رقم 05-04 مؤرخ في 13 أكتوبر 2005 **يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل** ج.ر،ع2، الصادر بتاريخ: 15 يناير 2006.

- نظام رقم 05- 06 مؤرّخ في 13 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، **يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى**، ج ر، ع26، الصادرة بتاريخ 23 أبريل 2006.

- الأمر رقم 5-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق لـ 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، ج ر، ع52.

المطبوعات البيداغوجية

- الايام الدراسية

- بالعبيدي عايدة عبير، شاوش إخوان سهام، مداخلة بعنوان: **آليات وتدابير بنك الجزائر في تفعيل الحوكمة الإلكترونية في إطار المحافظة على سلامة وإستقرار النظام المصرفي الجزائري**، اليوم الدراسي حول: تحديات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في ظل التجارة الإلكترونية، جامعة بسكرة، ص8.

- فضيل فارس، **التطبيقات البنكية** - محاضرات وتطبيقات -، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018.

- مسيري سيد أحمد، **محاضرات في القانون البنكي**، موجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، دت

المواقع الالكترونية

الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري .http://www.bna

الملخص :

من أهم الوسائط الالكترونية المستخدمة في تسوية المدفوعات المقاصة الالكترونية التي سارعت كافة البنوك إلى انتهاجها و اللجوء إليها بدلا من المقاصة التقليدية لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة البنكية المالية و من اجل السعي وراء رفع كفاءة الأداء البنكي.يهدف هذا البحث إلى التعريف بنظام المقاصة الالكترونية و التطرق إلى أهميتها ،و صورها ATCI RTGS ، وقد تم دعمها بدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري BNA ،وتقييم الممارسات البنكية لعملية المقاصة الالكترونية ،من خلال تسليط الضوء على كيفية المعالجة الآلية و المحاسبية لأهم وسائل الدفع المتداولة في البنوك وهي الشيكات، التحويلات، الكمبيالة وكذا استخلاص جملة من المعوقات و الصعوبات التي تتعثر بسببها عملية المقاصة الالكترونية

الكلمات المفتاحية : المقاصة الالكترونية ، وسائل الدفع ، انظمة المقاصة الإلكترونية RTGS _ATCI

Abstract :

One of the most important electronic means used in settling payments is electronic clearing, which all banks have hastened to follow, instead of the traditional set- off, to keep up with technological developments in the financial banking industry, and to seek to raise the efficiency of banking performance.This research aims to introduce the system of electronic clearing and to discuss its importance, and its images, ATCI RTGS, supported by a field study at the National Bank of Algeria BNAA To evaluate the banking practices of the electronic clearing process, by highlighting how the mechanism and accounting processes the most important means of payment in banks, namely checks, transfers, bills of exchange, and by extracting a number of obstacles and difficulties that the electronic clearing process is hampered

Keywords: Electronic clearing, instruments payments, electronic clearing systems ATCI RTGS